الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية **تخصص :محاسبة وجباية معمقة**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان :

مساهمة التدقيق الخارجي في تحقيق جودة المعلومات المالية لغرض تفعيل حوكمة الشركات

دراسة حالة مكتب محافظ حسابات

من إعداد الطالبتان : **تحت إشراف الأستاذ**

خطيب إكرام **بوغازي إسماعيل**

شرفي أسماء

- **أعضاء لجنة المناقشة :**
- **لجنة المناقشة:**

الرئيس	مبسوط هوارية	أستاذ محاضر –أ-	جامعة بلحاج بوشعيب
مشرف و مقررا	بوغازي إسماعيل	أستاذ محاضر – أ-	جامعة بلحاج بوشعيب
الممتحن	حبشي فادية	أستاذ مساعدة –ب-	جامعة بلحاج بوشعيب

السنة الجامعية :2022-2021

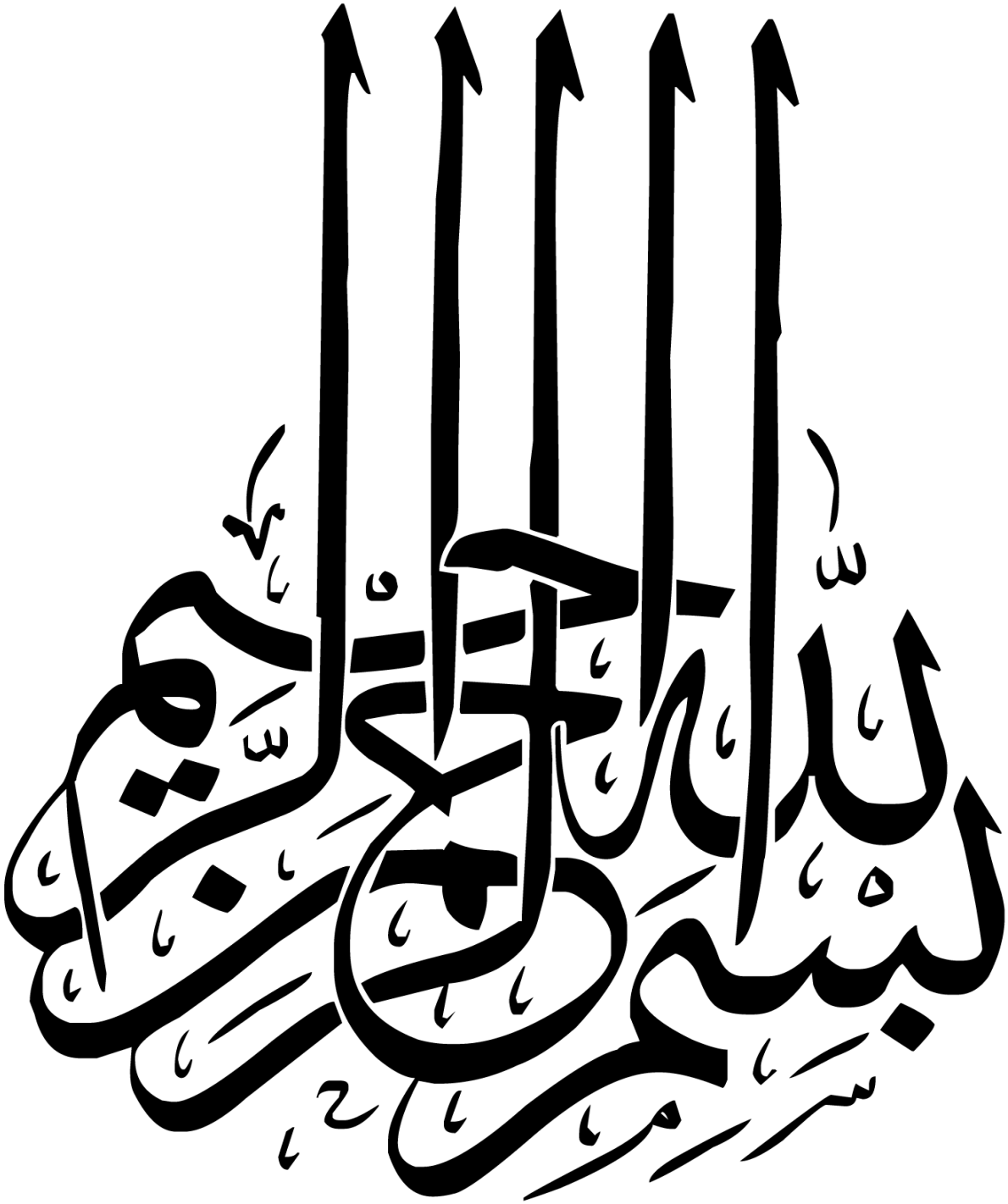
بسم الله الرحمن الرحيم

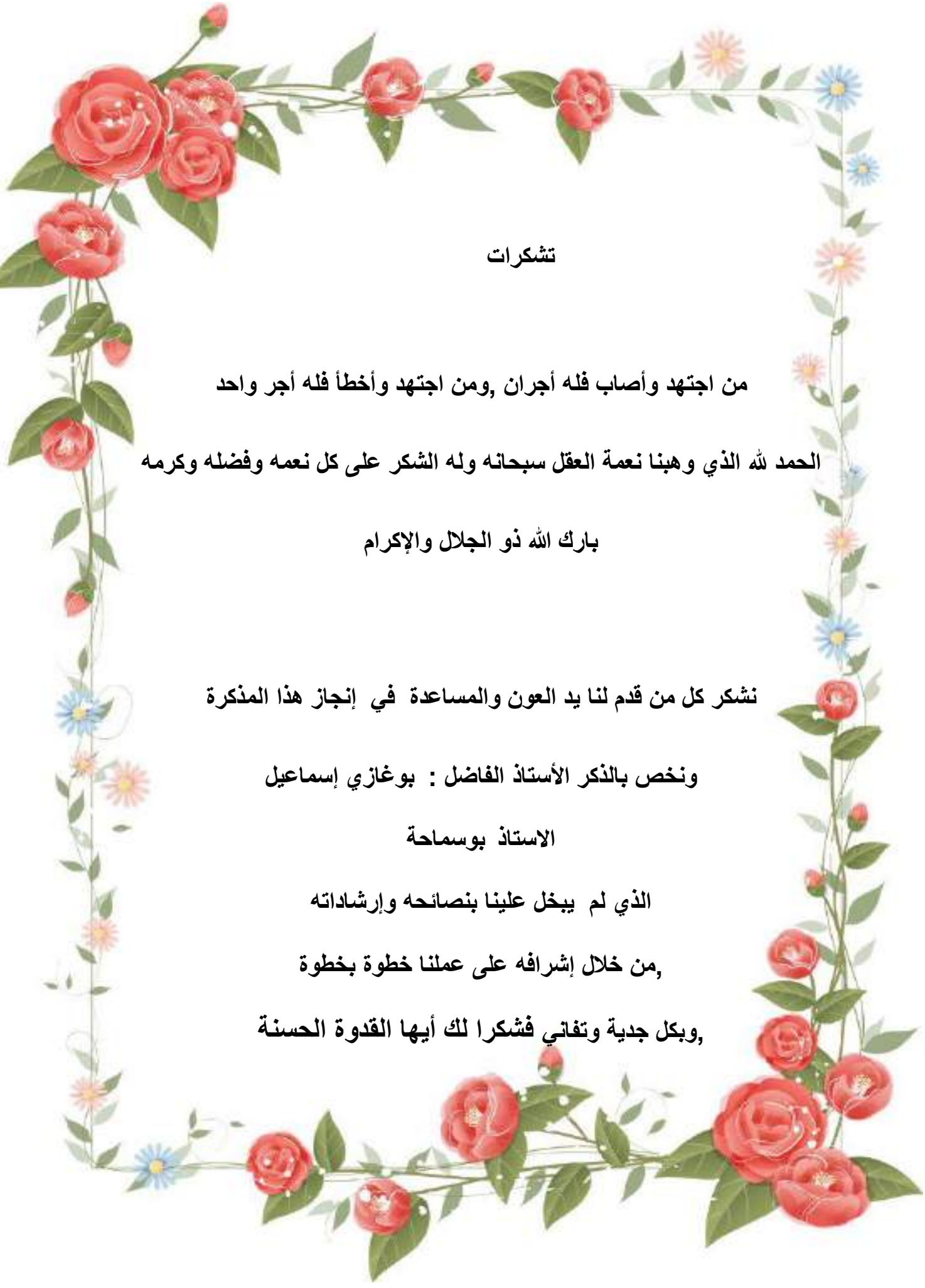

تشكرات

من اجتهد وأصاب فله أجران ,ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل سبحانه وله الشكر على كل نعمه وفضله وكرمه

بارك الله ذو الجلال والإكرام

نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذا المذكرة

ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل : بوغازي إسماعيل

الاستاذ بوسماحة

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته

,من خلال إشرافه على عملنا خطوة بخطوة

,وبكل جدية وتفاني فشكرا لك أيها القدوة الحسنة

الاهداء

بكل تواضع اهدي عملي الى كل صاحب فكر و دين

الى كل من يؤمن بالله و اليوم الاخر

الى كل من يحمل في قلبه حبا لخالقه و رسوله محمد عليه الصلاة و السلام

الى من منحتني من غير ان تسالني الى من ضحت بحياتها

الى من وضعت الجنة تحت اقدامها

الى امي , امي الغالية

الى ابي العزيز اطال الله في عمره

الى اخوتي و عائلاتهم و ابنائهم

الى زوجي العزيز ادامه الله لي سندا

الى اغلى حبيبات على قلبي ملاك و جميلة و فاطمة

الى اغلى صديقة اكرام

اسماء

الاهداء

قبل كل اهداء اشكر الله عز و جل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفيقي في هذا العمل

إلي الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي

أبواب العلم و المعرفة أعز وأنقى إنسان في الوجود أمي أطال

الله في عمرها

الى روح ابي العالي لن انساك ابدا ساتذكرك في كل شيء عند كل دمعة وعند كل ابتسامة

ساراك في كل الحياة لانك انت الحياة رحمك الله واسكنك فسيح جنانك

الى سندي في الحياة ورفيق ذربي زوجي

وإلى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضي معهم أسعد الأوقات إلى إخوتي

الى نور عيني ابنائي اسحاق وشهاب

الى صديقتي اسماء

اكرام

قائمة

المحتويات

الفهرس

تمهيد	14
الفصل الاول الايطار النظري للتدقيق و التدقيق الخارجي	15
المبجث الاول ماهية التدقيق	15
الفرع الاول نشأة التدقيق	15
الفرع الثاني تعريف التدقيق	17
الفحص	18
التحقيق	18
التقرير	18
الفرع الثالث أنواع التدقيق	19
الأنواع المتداخلة	19
أولا من ناحية نطاق عملية التدقيق	20
ثانيا من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق	20
ثالثا من حيث الهيئة التي تقوم التدقيق	20
رابعا من حيث درجة الالتزام بعملية التدقيق	21
خامسا من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ	21
االأنواع المستقلة للتدقيق	21
التدقيق المالي	21
تدقيق العمليات	22
التدقيق الجبائي	22
المطلب الثاني التدقيق الخارجي	23
الفرع الأول تعريف التدقيق الخارجي	23
الفرع الثاني أهمية و أهداف التدقيق الخارجي	24

أهداف التدقيق الخارجي	24
أهمية التدقيق الخارجي	24
الفرع الثالث : معايير التدقيق	25
المطلب الثالث : مراحل عملية التدقيق	27
المبحث الثاني : حوكمة الشركات	29
المطلب الأول : - المفهوم المحاسبي للحوكمة	29
الفرع الأول : المفهوم القانوني للحوكمة	29
المفهوم الإداري للحوكمة	30
تعريف حوكمة الشركات	30
الفرع الثاني : أهداف حوكمة الشركات	31
المطلب الثاني : مبادئ الحوكمة	31
الفرع الثاني : واقع الحوكمة في الجزائر	33
المطلب الثالث : انعكاس التدقيق الخارجي على حوكمة الشركات	34
زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	34
المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة	37
المبجث الاول تقديم مكتب التدقيق محل الدراسة	44
المطلب الأول : تعريف بالمكتب	44
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات	45
المطلب الثالث : مهام كل مصلحة	45
زبائنه	46
المبحث الثاني : طريقة قبول مهمات التدقيق	47
المطلب الأول : الاعلان	47
المطلب الثاني دفتر شروط ومنح الصفقة	47

المطلب الثالث : خطوات عمل محافظ الحسابات	48
محتوي تقرير الشركة	50

قائمة الجداول والاشكال

الشكل 1 الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات	45
الجدول(01) فحص محتوى تقارير الشركةX	49

الملخص

حاولنا من خلال هذا البحث إستخلاص دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، ولمعالجة الموضوع إعتمدنا على عينة من تقارير المراجع الخارجي التي تتضمن رأيه إلى جانب توصياته لثلاث دورات محاسبية متتالية وذلك خلال الفترة 2019-2021

هدف التوصل إلى فهم أوضح لإشكالية مدى قدرة المؤسسة على الإلتزام إستخدامنا أداتي الوثائق والمقابلة الشخصية بإرشادات محافظ الحسابات، بالإعتماد على منهج دراسة الحالة واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها نجد أن بقاء عناصر الخلل التي يشير إليها مراجع الحسابات دون أخذها بعين الإعتبار يفسر بوجود خلل في نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة.

الكلمات المفتاحية:

جودة القوائم المالية، تقرير المراجع الخارجي، مراجعة خارجية، مؤسسة

.

Abstract

We tried from this research to conclude the role of external audit which evaluate the of financial lists, to treat this issue, we based on revision reports that includes its opinions besides ts recommen dation for the three accountancy's cycles and this during the period of2021/2019

We used two tools : the documents and the personnal interview in order to get a bettercomprehension of the problem of how much the company is able to follow strictly themayor's instruction, depending on the method of the case study and according to the finalresultes, we found that the element defect that the accaountancy's revisier deals with withouttakeing it into consideration all this clarify that there is a defect in the internal censorship ofthe company.

Key words

The quality of financial lists, External revision, External Auditor's Report, company.

التوطئة :

تتمثل مهنة التدقيق في العمل الانتقادي لما قام به المحاسب, إذ يبدأ عمل المدقق عندما ينتهي عمل المحاسب، حيث يقوم المدقق بإتباع عدة إجراءات تتمثل في مجموعة من الخطوات التي يحددها المدقق مسبقا في صورة برنامج تدقيق، و تخضع مهنة التدقيق إلى الالتزام بتطبيق معايير دولية مقبولة عموما و متعارف عليها على المستوى المحلي و الدولي، هده المعايير تصدرها هيئات ومنظمات مالية مختصة و معترف بها ا دوليا لضمان تحقيق الهدف الرئيسي لعملية التدقيق و المتمثل في إبداء رأي حول القوائم المالية عن طريق إصدار تقرير فيي نهاية عملية التدقيق .

إن وجود معايير مهنية خاصة بمهنة التدقيق، و استخدامها من طرف مدقق الحسابات أثناء كل مرحلة من مراحل إجراء عملية التدقيق، هذا لا ينفي احتمال عدم احتواء القوائم المالية على أي حالة من حالات الغش أو الأخطاء و التي تنتج نظرا لعدة أسباب تعود إلى المدقق أو المحاسب أثناء قيامهم بأعمالهم داخل المؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى احتمال أن يصدر المدقق رأيا غير ملائم حول قوائم مالية محرفة جوهريا.

تعدّ الحوكمة من أهمّ العمليّات الضروريّة واللازمة للتأكّد من حسن سير عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وذلك للوفاء بالالتزامات والتعهّدات ولضمان تحقيق المنشآت لأهدافها بشكل قانونيّ واقتصاديّ سليم بالإضافة إلى ما توفّره من وسائل ضبط تعمل على زيادة الجودة وتطوير الأداء ممّا يؤدّي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف.

إشكالية الدراسة:

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم آليات التدقيق الخارجي في تحسين حوكمة المؤسسات ؟

ومن يمكن الإجابة عن الإشكالية من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

التساؤلات الفرعية:

- ماهو الغرض من التدقيق الخارجي ؟
- ماهي معايير التدقيق ؟
- ما تأثير التدقيق على الحوكمة ؟
- ماهو واقع حوكمة الشركات في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤلات السابقة طرحنا الفرضيات التالية :

- تقرير مراجع الحسابات يخدم بشكل كبير المؤسسات من خلال التأكد من دقة وسلامة القوائم المالية.
- تساهم المراجعة المحاسبية في تحقيق مصداقية أكثر للقوائم المالية.
- ينعكس إيجابا إلتزام الشركة بتطبيق إرشادات مراجع الحسابات على جودة القوائم المالية.

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في اكتساب معرف بحكم التخصص .
- قيمة و أهمية هدا البحث .
- الرغبة على التعرف على الجانب المهني للتدقيق .

أهداف الدراسة :

إن أهم أهدافنا من هدا البحث هو :

- إبراز المنهجية المتبعة أثناء ممارسة مهنة التدقيق الخارجي .
- إبراز أهمية التدقيق الخارجي في عملية حوكمة المؤسسات .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها ترتكز بشكل جوهري على الجانب المهني و تبيان الطريقة التي يستعملها المدقق الخارجي أثناء مزاولة نشاطه , و الدور الذي تلعبه في حوكمة الشركات .

حدود الدراسة :

اقتصرت هده الدراسة في جانبها النظري على دراسة التدقيق الخارجي و حوكمة المؤسسات و بالنسبة للدراسة التطبيقية تحدد الدراسة فيما يلي :

- الحدود المكانية : تم إجراء التربص على مستوى مكتب مددق الحسابات .
- الحدود الزمانية : 15 افريل 2022 الى غاية 28ماي 2022

المنهج المتبع :

تم إتباع المنهج الوصفي لوصف الجانب النظري المتعلق بالتدقيق الخارجي و كذلك الحوكمة إضافة الى المنهج الإحصائي التحليلي .

تقسيم البحث :

قسم البحث إلى فصلين الفصل الأول تضمن تعريفات ونظريات الادبية و الفصل الثاني دراسة ميدانية .

الفصل الاول

تمهيد:

التدقيق الخارجي الوسيلة التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية من أجل التأكد من صحة وسلامة القوائم المالية، ومدى سيرورة نشاطات المؤسسة ومحاولة تفادي التلاعب التي قد تحصل، ويسعى إلى حماية أصول المؤسسة، وسوف نحاول و من خلال هذا الفصل التطرق في المبحث الأول إلى إلا يطار النظري للتدقيق و التدقيق الخارجي ، وفي المبحث الثاني سوف سندرس حوكمة المؤسسات أما المبحث الثالث سنتطرق إلى مراجعة الأبحاث و الدراسات السابقة .

المبحث الأول : الايطار النظري للتدقيق و التدقيق الخارجي

تأثرت مهنة التدقيق بمختلف الظروف التي عايشناها على مر العصور وبتطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية , يمكن ملاحظة حجم الاهتمام المتزايد الذي حظيت به مهنة التدقيق ,نظرا للدور الكبير الذي تلعبه خلال مختلف المراحل التي مرت بها و مختلف الأهداف و الأهمية التي تؤديها .

المطلب الأول : ماهية التدقيق

الفرع الأول : نشأة التدقيق

نبعت الحاجة إلى رقابة عمل الغير من قديم الزمان و ذلك من أجل اكتشاف الأخطاء والاحتفاظ بالأصول، ثم قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة، وذلك خالفا للمحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلى بعد اختراع الأرقام واختيار النقود كوحدة .[1]

ومن هنا فإن المتتبع لتاريخ التدقيق يعطي أسسا لتحليل و تفسير التغيرات التي طرأت على أغراض التدقيق و أساليبها، حتى أن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت نتيجة الأهداف المرجوة منه من جهة و من جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذا الأخير بغية جعله يتماشى و التغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام ، و من خلال هذا العرض يمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمسة مراحل:

المرحلة الأولى قبل عام 1500 م: يعود التدقيق إلى حكومات قدماء المصريين و اليونانيين الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة و كان المدقق وقتها يستند إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعب و الأخطاء .[2]

و حتى أن المصطلح" Audit " مشتق من الكلمة اللاتينية Audireو التي معناها يستمع، في هذه المرحلة كان الآمرون بالتدقيق أغلبهم من الطبقة الحاكمة كالملوك و الإقطاعيين، أما المدقق فكان إما حاجب الملك أو الكاتب و ذلك من أجل معاقبة السارق على اختلاس الأموال لحمايتها، و بسقوط الإمبراطورية الرومانية

[1] مجدي السقا، **أصول المراجعة** ، الجزء الأول، مطبعة بن حيان، دمشق، 1979،ص13.
[2] الدمني، **علم تدقيق الحسابات** ، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان 1980 ،ص5

تطور التدقيق بتطور النشاط التجاري في إيطاليا، و تم حينها استخدم المدققين لغرض محاسبة قباطنة السفن العائدة بالثروات من إفريقيا آسيا و ا لقارة الأوروبية ، وذلك لمنع اختلاس هذه الثروات.

المرحلة الثانية من سنة 1500م إلى سنة 1850م: لم يكن هناك أي اختلاف في أغراض التدقيق عن الفترة ما قبل سنة 1500م غير أن مهنة التدقيق قد أتسع استخدامها لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بظهور الثورة الصناعية، و ظلت أغراض التدقيق تتجه نحو اكتشاف الاختلاس و التلاعب وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة و كانت القاعدة الأساسية هو الفحص المفصل لأحداث المالية، إلا أن هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات التدقيق قد تحققت في هذه الفترة، فأول مرة يتم الاعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منظم لغرض الدقة في التقارير المالية و منع التلاعب والاختلاس، و ثاني تغيير هام كان القبول العام بالحاجة إلى استعراض مستقل للحسابات سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة، و كان الآمر بالتدقيق في هذه الفترة من الحكومة أو المحاكم التجارية و المساهمين و ذلك لهدف منع الغش، و معاقبة فاعليه، و حماية الأصول .

المرحلة الثالثة من سنة 1850م إلى ما بعد 1960 : كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة حيث ظهرت في بريطانيا مؤسسات كبيرة الحجم التي نتجت عن الثور ة الصناعية و برزت المؤسسات في صورة شركات أموال، وانتقلت الإدارة من الأفراد المهنيين و أصبح أصحاب أرس المال غائبون عن الإدارة و بالتالي انصب الاهتمام على سلامة المحافظة على رأس مال المستثمر وتنميته، و بالتالي ظهرت التدقيق كرقابة خارجية محايدة، حيث يمكن تجزئة هذه المرحلة إلى فترتين:

أ. **الفترة ما بين سنة 1905م حتى سنة1933 :**تطورت مهنة التدقيق في أمريكا على أساس الأغراض التي تكونت في إنجلترا لتصبح أغراض التدقيق هو :الحكم على المركز المالي الفعلي و على نتيجة المشروع و اكتشاف التلاعب و الأخطاء.[1].

ب. **الفترة ما بين سنة 1940 حتى سنة 1960 :**لم تتغير أغراض التدقيق إلى تغيرا طفيفا بحيث أن أهمية التدقيق انصبت على تكوين الرأي حول النتيجة و المركز المالي للمؤسسة و قلت أهمية الأغراض الفرعية ،إلى أنه توجب على المدقق أن يجري الاختبارات اللازمة لغرض أن يطمئن بنفسه بأنه ليس هناك تلاعب أو خطأ، فكان الغرض الأساسي للتدقيق هو إبداء الرأي في سلامة و صحة التقارير المالية، و لكي يكون المدقق في مركز يمكنه من تكوين رأيه المهني في التقارير المالية يجب أن يقوم بعمل كاف ليتأكد من أنه ليس هناك أي أخطاء تؤدي إلى عدم سلامة التقارير

المالية. في هذه الفترة غلب على الآمرين بالتدقيق البنوك التي تسعى إلى صدق و سلامة انتظام القوائم المالية التاريخية له[1].

المرحلة الرابعة من سنة 1960م إلى 2002 : شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا للتدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي و المالي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبح تعالج المشاكل و القضايا المعاصرة، فمن التدقيق الجبائي إلى تدقيق التسويق و الإدارة فالتدقيق القضائي و بعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية و البيئية ليتشكل ما يسمى بالتدقيق البيئي والاجتماعي، لكن يبقى هناك تداخل كبير بين هذه المجالات الأمر الذي أدى بالبحث عن عوامل هذا التداخل ليكون هذا و كله موضوع الدراسات الأكاديمية الحالية و هو محاولة للانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي لتشكيل إطار متكامل لكل تدقيق على حدى، طبقا للمعايير الدولية المتفق عليها مع عدم تناسي خصوصيات كل بلد.

المرحلة الخامسة من سنة 2002 م إلى إلى يومنا هذا :بعد حادثة شركة إنرون الأمريكية و ظهر قانون oxley-Sarbanes الأمريكي ظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق مثل التأكيد وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى ظهور لجنة التدقيق على مستوى الشركات لتدقيق أعمال المدققين الخارجيين والداخليين هذه اللجنة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالإشراف على عملية تقييم التدقيق.[2]

الفرع الثاني : تعريف التدقيق

صدرت عدة تعاريف حول التدقيق أهمها مايلي

التعريف الأول :

يعرف التدقيق على أنه : " عملية إنتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر و السجلات المحاسبية، و كذا التحقق من مدى مطابقة عناصر القوائم للواقع الفعلي لها، و هي عملية تمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي لها و مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها[3]"

التعريف الثاني:

---

[1] المرجع السابق، ص17.

[2] -السيد أحمدد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد** ،الدار الجامعية، مصر، 2007 ،ص 164

[3] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ،ص 01

يقصد به " اختبار تقني صارم من طرف مدقق مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة و على مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام المبادئ المحاسبية المعمول بها، في مدى تمثيل هده المعلومات للصورة الصادقة و للوضعية المالية ونتائج المؤسسة» "

التعريف الثالث :

يعرفه أمين السيد أحمد لطفي :"انه يمثل عملية منهجية منظمة للحصول على التقييم بموضوعية لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بأحداث اقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين تلك التأكيدات و المعايير المقررة و توصيل النتائج للمستخدمين المعنيين[1] . "

التعريف الرابع :

و من التعاريف التي قدمت للتدقيق كذلك ما ذكرته اللجنة جمعية المحاسبة الأمريكية على أن التدقيق هو : "عملية منتظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوع، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية" .

استنتاج التعريف العام :

هو جمع و تقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا و التقرير عن ذلك، و يجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء و مستقل .

يتضمن التعريف السابق مصطلحات و عبارات هامة منها :

- ✓ المعلومات و المعايير المقررة سلفا؛
- ✓ جمع و تقييم الأدلة؛
- ✓ الشخص الكفء و المستقل؛
- ✓ التقرير.

[1] محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية** ، الدار الجامعية، القاهرة، 2002 ،ص 06

تبعا إلى ماتم سرده في التعاريف السابقة،نلاحظ بأن هذه التعاريف ركزت على النقاط التي تتمحور حولها التدقيق والتي تشكل أبعاد وهي:

1. الفحص

ويقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية وكل أدلة الإثبات ومسار المعالجة للتأكد من صحة وسلامة وحقيقة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها،أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

2. التحقيق

يعبر التحقيق عن الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة،وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقة للمؤسسة في فترة زمنية معينة،بمعنى التأكد من الوجود الفعلي والميداني لعناصر الذمة على أرض الواقع.

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي تتواجد بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة،فإن أي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتما إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة أوتوماتيكية،لذلك فالتدقيق بإمكانها اكتشاف الخلل من خلال تقويم هذا النظام والتأكد من الاستمرارية في تطبيق الطرق المحاسبية والالتزام بمعايير النظام المحاسبي في ظل التقيد بمعايير التدقيق المتفق عليها.

3. التقرير

يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المستخدمة لرأي المدقق سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة، نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرتها وبالتالي يبرز فيه جميع الجهود المبذولة من قبل المدقق و المؤطرة بالمعايير الكفيلة باستصدار الرأي الفني المحايد.[1]

الفرع الثالث : أنواع التدقيق

يمكن تقسيم أنواع التدقيق إلى:

أ- **الأنواع المتداخلة :**يأخذ التدقيق عدة مفاهيم و معاني و هذا حسب الأدوار التي يلعبها داخل المؤسسة لهذا وردت له عدة تقسيمات لتحقق حاجة المجموعات الطالبة لتقريرها، فالحاجة لنوع معين تنبثق من الحاجة

[1] عوض ليب و محمد الفيومي، **أصول المراجعة**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية1998 ،ص 90 .

لفحص بند معين داخل المؤسسة ينسجم مع طبيعة هذا النوع، فهناك أنواع مرتبطة ارتباطا و ثيقا بالتدقيق المالي و تسمى بالأنواع المتداخلة للتدقيق أهمها:

أولا من ناحية نطاق عملية التدقيق :

- التدقيق الكامل: يقصد به التدقيق التي ليس له إطار محدد أو قيود تضعها الإدارة ويشمل هدف هذه التدقيق الكشف عن جميع الأخطاء في المؤسسة .
- التدقيق الجزئي: هو التدقيق التي يقتصر عمل المدقق فيها على بعض العمليات المعنية، أي وجود قيود على نطاق فحص المدقق .[1]

ثانيا من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق :

- تدقيق مستمر طوال العام: حيث يقوم المدقق بعمليات التدقيق والفحص لعمليات المؤسسة طوال العام في ضوء خطة وبرنامج زمني متفق عليه، ويقدم تقارير دورية شهر ية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية، ومن أهم مزاياها أنها تحقق اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير والتدليس أولاً بأول وتقديم معلومات دقيقة وسريعة لتساعد في اتخاذ القرارات، و هو تلاءم المؤسسات الكبيرة.
- -تدقيق في نهاية العام أو عند الطلب: حيث يقوم المدقق بعمليات التدقيق والفحص مرة واحدة في نهاية العام، أو عند الطلب، ويفقد هذا النوع من التدقيق مزايا التدقيق المستمر، و هو تلاءم المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

ثالثا من حيث الهيئة التي تقوم التدقيق :

- التدقيق الداخلي :[2]هو نشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة على القيام بوظيفتها الرقابية بفعالية وكفاءة، وذلك من خلال تقويم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات، وحماية الأصول والتحقق من دقة السجلات المحاسبية وما يحتوي عليه من بيانات وتقويم كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية وكفاءة العاملين فيها وأمانتهم.
- التدقيق الخارجي .:هو عملية رقابية من خارج المؤسسة يقوم به مدقق خارجي يعينه المساهمون بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب بهدف إبداء رأيه الفني المحايد وينقسم بدور ه إلى أربعة أشكال:

[1] حسني يوسف القاضي وآخرون، **تدقيق الحسابات** , الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، سوراي، 2009 ،ص 31.
[2] حسني يوسف القاضي، وآخرون، **تدقيق السجلات** ، الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق، سوراي 2010 ،ص 464

- تدقيق خارجي قانوني؛
- تدقيق خارجي قضائي؛
- تدقيق خارجي حكومي؛
- تدقيق خارجي تعاقدي.

رابعا من حيث درجة الالتزام بعملية التدقيق:

- التدقيق الإلزامي : هو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به خصوصا على حسابات شركات الأموال فأصبح إلزاميا , ومن تم يمكن توقيع الجزاء على الشركات التي تتخلف عن القيام بذلك .
- ؛ التدقيق الاختياري : هو الذي يطلب أداءه أصحاب المنشاة دون إلزام قانوني به , وتلك في الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية و لشركات الأشخاص , وقد يكون كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشاة .

خامسا من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ :

- تدقيق عادي: الهدف منة التأكد من مدى صحة القوائم المالية ومدى دلالتها نتيجة الأعمال والمركز المالي مع إبداء رأي مدقق فني محايد وفق هذا التدقيق يعتبر المدقق مسؤول عن أي تقصير أو إهمال عن ممارسة عملة المهني.
- التدقيق لغرض معين : الهدف منة البحث عن حقيقة معينة او نتيجة معينة يستهدفها الفحص ويكون هذا الفحص قد سبقه فحص أو تدقيق عادي ، مثال على ذلك فحص الدفاتر بهدف اكتشاف الغش أو الاختلاف أو تحديد قيمة الشهرة أو تحديد قيمة السهم. [1]

ب- **الأنواع المستقلة للتدقيق :** تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأنواع التي ترتبط بالموضوع المراد دراسته، لهذا يتم التطرق في هذا العنصر إلى أهم الأنواع المستقلة للتدقيق والاكتفاء بالإشارة إلى بقية الأنواع فنجد من هذه الأنواع:

- **التدقيق المالي : (Financier Audit)** إن تدقيق القوائم المالية هو عبارة عن الحصول على أدلة لإثبات لتوفير تأكيدات بصحة الأرقام الظاهرة في هذه القوائم المالية واتساقها مع المبادئ المحاسبية

[1] خالد أمني عبد هللا ،**علم تدقيق السجلات الناحية العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 ، ص 11

المتعارف عليها أو أي أسس محاسبية شاملة ، حيث يقتصر عمل المدقق هنا على فحص الحسابات الظاهرة على القوائم المالية و إبداء الرأي حوله ، إذ يطلع المدقق في عمله هذا على فحص جل المستندات المبررة، كما ينبغي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة موضوع الدراسة و الذي هو مجموعة الضمانات التي تسهم في التحكم في المؤسسة ، و انه بتقييمه لهذا النظام يمكنه الوقوف على مدى سالمته و بالتالي سالمة النظام المحاسبي و الحكم على مجموعة العمليات المحاسبية رغم أنه اكتفى بدراسة مقررات العينة فقط[1].

- **تدقيق العمليات :opérationnel Audit** يعرف تدقيق العمليات "بأنها تدقيق منتظمة ألنشطة الوحدة الاقتصادية أو قطاع محدد منها و مدى تحقيق الأهداف المرجوة منها و ذلك بغرض تحسين الأداء و تحديد الفرص المتاحة لتحسين هذا الأداء ووضع التوصيات اللازمة لذلك أو اتخاذ تصرفات أخرى "، و قد قدم المعهد الفيدرالي المالي الكندي لتدقيق العمليات تعريفا أشمل إذ يقول أن الهدف الأساسي لتدقيق العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة و التخفيف من مسؤولياتها عن طريق تزويدها بتحاليل موضوعية، و تقييم النشاطات و تقديم تعليقات واقتراحات حو له »، و يتم القيام بتدقيق العمليات (opérationnel Audit)بهدف تحليل الخطر والانحراف الموجود في الأهداف الموضوعة من طرف مجلس الإدارة، و العمل على النصيحة بوضع الإجراءات اللازمة لذلك واقتراح إستراتيجية جديدة ، و من هذه الأمثلة لتدقيق العمليات: تدقيق النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحساب و تقييم كفاءته و مدى إمكانية الاعتماد عليه و تقديم توصيات تحسين النظام[2].
- **التدقيق الجبائي** : إن الهدف من عملية التدقيق الجبائي هو معاينة صحة الحالات الجبائية للمؤسسة و النظر في إمكانية تنويع طرق التسيير العقلاني في المؤسسة بالرجوع إلى النصوص القانونية التي تمنح اقل جباية مفروضة على المؤسسة و النظر في إمكانية الاستفادة منها حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الجهات التي تقوم بعملية التدقيق الجبائي.

تدقيق تقوم به مصلحة الضرائب إذ أنها تعمل على تدقيق السجلات المحاسبية للمؤسسة و ما يظهر عليها من معلومات و تسند في ذلك إلى التشريعات الجبائية المختلفة .

[1] طارق عبد العال،**موسوعة معايير المراجعة** ، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص34

[2] Jet all, L'Audit Financier, Paris ,France , 1994 , p06

المطلب الثاني : التدقيق الخارجي

الفرع الأول : تعريف التدقيق الخارجي

- هو المراجعة التي يقوم بها جهة مستقلة عن المشروع التي تخضع إشراف الإدارة بل تمارس عملها خصوصا في الشركات المساهمة عن المساهمين و تراعي تطبيق إدارة الشركات للقانون الأساسي لها و كذلك قانون الشركات المعمول به [1].
- و يعرف أيضا بأنه نشاط يتم من طرف أشخاص خارجيين عن المؤسسة يقوم هذا النشاط على عملية الفحص المهني الرامي إلى إبداء الرأي حول مصداقية المعلومة محل الفحص .[2]
- يعرف التدقيق الخارجي بأنه عملية منظمة ، يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة، مع توصيل النتائج للمستخدمين ذي الاهتمام [3] .
- عرف مجلس الخبراء المحاسبي الفرنسي(OFC)التدقيق الخارجي بأنه عملية دراسية يقوم بها شخص محترف ومستقل، من أجل إبداء رأيه بانتظام على صدق نتائج سجلات المحاسبة ومعلومات المؤسسة[4].

ومنه نستنتج أن التدقيق الخارجي هو نشاط تقوم به جهة مستقلة عن المؤسسة وتتميز بالكفاءة و تهدف إلى فحص القوائم المالية و إبداء رأي فني محايد حول مصداقية هده القوائم.

---

[1] يوسف محمد جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ، ص 8

[2] قاسم عمر ، **التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر** ،دار الكتاب العربي للطباعة ،النشر ، التوزيع والترجمة ،ص 1

[3] عبد الفتاح محمد المحن ، رجب السيد راشد ، محمود ناجي درويش ، **أصول المراجعة** ، الدار الجامعية طبع و نشر وتوزيع 6111 ص 1

[4] Eya Nidhal Ahlem NOUBBIGH , **Interdépendance entre audit interne et audit externe et leurs impacts sur la qualité du reporting financier dans le contexte tunisien** , UNIVERSITE DE TUNIS, mémoire de fin d étude 2014 P 28

الفرع الثاني : أهمية و أهداف التدقيق الخارجي

للتدقيق الخارجي أهداف و أهمية يمكن أن تلخص كما يلي :

أ- أهداف التدقيق الخارجي [1]:

1- أهداف رئيسة :

يتمثل الهدف الأساسي للمراجع الخارجي من وراء الفحص الانتقادات للقوائم المالية هو إعطاء رأي مدعم بأدلة وبراهين إثبات حول شرعية ومصداقية الوثائق، وهو هدف عام متفق عليه دوليا ، فالمراجع حسب جمعية المحاسبين الأمريكيين يقوم بدراسة القوائم بهدف إعطاء الرأي حول الصورة الفوتوغرافية للوضعية الملية نتائج العمليات، تطور تلك الوضعية إحراما للمبادئ المحاسبة المتفق عليها، فينهي المراجع مهمته بالإدلاء بهذا الرأي النهائي المحايد المدعم بأدلة في تقرير عام .

2- أهداف ثانوية:

إضافة إلى الأهداف السابقة الذكر هناك أهداف أخرى تتمثل في اكتشاف أعمال الغش و التزوير و تحسين التسيير، فوجود هته الأعمال يدل على خفض نظام الرقابة الداخلية، فيقوم المراجع الخارجي بجمع ما أمكن من بالأدلة حتى يتسنى له الوقوف على آثارها المادية المحتملة على الحسابات و اكتشاف أعمال الغش والتزوير وهذا حسب الإمكانيات المتاحة له مع عدم التقصير في العمل .

ب- أهمية التدقيق الخارجي :

التدقيق يؤدي دورا مهما في الأوساط المالية و الأوساط الحكومية و في الاقتصاد .و ذلك من خلال مداخلته و المعلومات بمختلف أنواعها حسب طبيعة و مجال التدقيق و منهم من يعتبر أن أهمية التدقيق تكمن في كونه الوسيلة الأساسية ، و تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة و تعتمدها في اتخاذ قراراتها و رسم سياساتها، هذه الطوائف يمكن تصنيفها إلى خمسة أصناف:

أ. **المستثمرون:** أدى ظهور المؤسسات و المصانع الكبرى في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تزايد عدد المساهمين في هذه المؤسسات و بالتالي انفصال الملكية عن

[1] أقاسم عمر، **مرجع سبق ذكره** ص 1

التسيير، هذا ما جعل الحاجة إلى التدقيق أمر لابد منه، حيث يتم تعيين مدقق مستقل و محايد يقوم بمراقبة تصرفات إدارة الشركة، و يقوم بإيصال المعلومات إلى المستثمرين في الشركة الاطمئنان على أموالهم.

ب. **مجلس الإدارة** : تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات التي يتم اعتمادها من قبل المدقق المحايد و المستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، وبتالي تزيد درجة الاعتماد عليها، كما أنها وسيلة إثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعماله بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب و تجديد أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى و كذلك زيادة مكافآتهم.

ت. **البنوك و المؤسسات المالية:** تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك و مؤسسات الإقراض، و قبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص و تحليل المركز المالي و نتيجة الأعمال لتلك المؤسسات ، و ذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة

ث. **أجهزة الحكومة:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض ضرائب و التي يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق فيها و معتمدة من جهات لإبداء الرأي الفني المحايد و العادل فيها .محايدة، بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا .

ج. **المجتمع:** أصبح للتدقيق دور مهم في المجتمع في ظل المسؤولية المجتمعية أو الاجتماعية بالإضافة إلى المسؤولية البيئية حيث أن للمدقق دور مهم في إرساء مبادئ التنمية المستدامة وحماية المستهلك .

الفرع الثالث : معايير التدقيق

تختلف جودة عمليات التدقيق اختلافا كبيرا من حالة إلى أخرى اعتمادا على معرفة و خبرة المدقق وحكمه الشخصي و قد أدركت منهجية التدقيق منذ مراحله المبكرة الحاجة الملحة للمعايير التي تعتبر مقياس لجودة الأداء و الإجراءات و الأهداف التي يجب تحقيقها و التي يجب أن يتبناها المدقق أثناء الفحص ويعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيونPublic Certified Of Institute American هو المنظمة التي ترعى مهنة التدقيق على نطاق العالم. ظهر إلى حيز سنة 1887 ،يضم الإتحاد أكثر من400000 عضو عبر العالم .يضم 145 دولة.حتى سنة 2016 ،و قد قسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين هذه المعايير إلى ثلاثة أقسام كما يلي :[1]

[1] - Hammini Allel, **Le Control Interne Et L'élaboration Du Bilan Comptable**, (Office Des Publications Universitaires ,Alger, 2003 ،P51.

أ- **المعايير العامة :**تتعلق هذه المعايير بمؤهلات المدقق وجودة ما يقوم به و تتشكل من ثلاثة معايير نذكرها بالترتيب كما يلي:

- **معيار التأهيل العلمي و العملي و الكفاءة المهنية:** يجب أن يكون المدقق مؤهل تأهيلا علميا أي يجب أن يكون متحصل على شهادة تؤهله قانونيا لإصدار الأحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية .و أن يكون له تأهيل عملي و كفاءة مهنية والتي تعني وجود خبرة فعالة في التدقيق و على أسس علمية سليمة في ميدان التدقيق، و أن يظل ملما بالتطورات الحديثة في مجال التدقيق من خلال الملتقيات و الندوات و التربصات الميدانية.
- **معيار الاستقلال:** يعني هذا المعيار أن يحافظ المدقق على استقلاله تجاه جميع الأمور المتعلقة بمهمة التدقيق، و بدونه هذا المعيار لا تكون هناك تدقيق و ينبغي توافر النقطتين التالية لتحديد مدى استقلالية المدقق:
  - عدم وجود مصالح مادية للمدقق مع المؤسسة التي يقوم بتدقيقها؛
  - وجود استقلال ذاتي

من خلال توافر النقطتين التاليتين يمكن أن تحدد الأبعاد الثلاثة الدالة على استقلال المدقق كما يلي :

- ✓ الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق؛
- ✓ الاستقلال في مجال الفحص؛
- ✓ الاستقلال في إ عداد التقرير.

- **معيار العناية المهنية** :يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية المعقولة أثناء تأدية مهمته و خلال إعداد تقريره من خلال تفهمه الجيد لطبيعة العمل الذي يقوم به و لماذا يقوم به، كما تقتضي العناية المهنية أن يقدم المدقق خدماته بدون أخطاء و بدقة واهتمام .

ب- **معايير العمل الميداني :**تتعلق هذه المعايير بإجراءات التدقيق و تنفيذها، فهو توضح مؤهلات المدقق و ما يقوم به من أعمال تتمثل هذه المعايير في ما يلي :

- **معيار كفاية التخطيط و الإشراف** :يعني هذا المعيار أنه يجب على المدقق وضع خطة كافية للعمل الذي يقوم به، حيث أن التخطيط أساسي للتنظيم و الذي هو بدوره مهم جدا للعمل الميداني السليم و تعتمد الخطة العملية للتدقيق على التقارير السابقة مع تقييم علمي و عملي لأساسياتها ، كما يجب أن يكون هناك إشراف جدي على أعمال المساهمين[1].

[1] طارق عبد العال محاد، **مرجع سبق ذكره**، ص3

- **معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية** :يعتبر نظام الرقابة الداخلية أهم محدد لنوعية التدقيق المتبناة و لحجم المفردات المراد اختبارها، اعتمادا على درجة و نوعية و مصداقية المعلومات لهذا يجب نقيم أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة لتقرير مدى الاعتماد عليها و بقصد تحديد نطاق الاختبارات اللازم القيام بها وان إجراءات التدقيق التي تستخدم في شركة لديها نظام رقابة داخلية قوي يختلف عن تلك التي تستخدم في شركة لديها نظام رقابة داخلية ضعيف .[1]
- **معيار كفاية الأدلة** :يجب الحصول على قدر واف من أدلة الإثبات أو قرائن التدقيق عن طريق الفحص ألمستندي و الملاحظة والاستفسارات و غيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت الفحص، حيث يجب أن تكون أدلة الإثبات ذو جودة و صالحة و ملائمة و أن تكون فعالة .

ت- معيار إعداد التقرير:

تقرير التدقيق هو ذروة عملية التدقيق و هو تتمة لعملية تجميع و تقييم أدلة الإثبات الكافية و المناسبة بغرض التعبير عن الرأي و هذا الرأي هو الهدف الأساسي للمدقق، و لا يمكن التعبير عن الرأي إلا بعد أن يكون المدقق قد قدر مخاطر التدقيق و أكمل جميع اختبارات التدقيق ،كذلك فإن تقرير التدقيق المتضمن رأيا غير مقيدا لا يمكن إصداره للمساهمين و غيرهم حتى يكون العميل قد وافق على إدخال تعديلات التدقيق اللازمة و الافصاحات في القوائم المالية .[2]

المطلب الثالث : مراحل عملية التدقيق

تتلخص مراحل إجراءات التدقيق بما يلي :

أ. **فهم طبيعة عمل العميل** من حيث الكيان القانوني ونوع النشاط والهيكل التنظيمي له وأنظمته المحاسبية وعلى ضوء هذه المعلومات على المدقق قبول مهمة تدقيق العملية أو الاعتذار عن ذلك .

ب. **فهم مكونات نظم الضبط الداخلي المتوفرة لدى العميل** وتشمل فهمه بيئة نظم الضبط الداخلي (آلية النظم المحاسبية المستخدمة) ، وإجراءات نظم الضبط الداخلي ومعرفة مدى وضعها موضع التنفيذ والتي من خلال ذلك يقرر مدى قابلية حسابات العميل للتدقيق من خلال ذلك فإذا اتضح له عدم قابليتها للتدقيق عليه الانسحاب من المهمة[3]

---

[1] أبو الفتوح علي فضالة، **مرجع سبق ذكره**، ص 306

[2] طارق عبد العال محاد: **موسوعة معايير المراجعة**، الجزء الثالث، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004 ،ص139.

[3] 1عبد الفتاح الصحن ،**مرجع سبق ذكره** ص 06.

ج. تقويم درجة المخاطرة في نظم الضبط الداخلي، فإذا اتفق على أن درجة المخاطرة عالية في أن تكشف نظم الضبط الداخلي تلقائيا الأمور المادية التي أظهرت على غير حقيقتها في البيانات الختامية تكون مخاطر التدقيق عالية أو عندما تكون درجة المخاطر في التدقيق متدنية يجب فهم نظم الضبط وتحديد الأمور التي تعزز قناعة المدقق لأن درجة المخاطرة هي دون المستوى.

د. التدقيق الإختباري :يستخدم المدقق تقييمه لنظم الضبط الداخلي وموقفه بدرجة مخاطر التدقيق في تحديد طبيعة أعمال التدقيق ، توقيت أعمال التدقيق والوقت اللازم لأعمال التدقيق وحجم العينة.

هـ. تقويم نتائج أعمال التدقيق :بعد أن يقوم مدقق الحسابات في أعمال المراجعة التي قرر القيام بها يقوم بتقويم نتائج أعمال التدقيق والاستنتاجات التي خرج بها بغرض معرفة مدى إمكانية توفر قاعدة يعتمد عليها في لإبداء رأيه في البيانات الحسابية الختامية.

و. تقرير مدقق الحسابات:يبين تقرير مدقق الحسابات نطاق عمله الذي قام به ويبين استنتاجات المدقق فيما يتعلق بمدى عدالة البيانات الحسابية الختامية لكل من المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة موضوع التدقيق[1].

[1] أحمد حلمي جمعة ،**المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث** ،الكتاب الأول ،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان الأردن،9669،ص979

المبحث الثاني : حوكمة الشركات

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية ، باعتبارها أداة جيدة ، تمكن المجتمع من إدارة الشركات بأسلوب علمي وعملي سليم .

المطلب الأول : ماهية حوكمة الشركات

الفرع الأول : تعريف الحوكمة

أولا - المفهوم اللغوي للحوكمة :

تعِني كلمة حوكمة عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها نظام ومراقبة بصورة متكاملة ويعلن آخرون أنها كلمة تعني تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية.[1]

ثانيا - المفهوم المحاسبي للحوكمة :

من المنظور المحاسبي يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفَير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط و المعايير المحاسبية . وتركز هده النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا .[2]

ثالثا - المفهوم القانوني للحوكمة :

من المنظور القانوني تعني كلمة الحوكمة إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة أو الشركة، وتناولها كتاب القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة ة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات في مواجهة الأطراف المستفيدة .

---

[1] حسين القاضي و حسين دحدوح ,**أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية** , دار وراق للنشر و التوزيع , عمان 1999 , ص 13 .

[2] عبد الوهاب نصر علي , شحاته السيد شحاته , **مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة** , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر , طبعة2007 , ص 17 .

رابعا- المفهوم الإداري للحوكمة :

لم يتحدد بدقة بعد ما يمكن أن يسمى المفهوم الإداري لإصلاح الحوكمة وإن كان يمكن القول أن هناك استخدامات لإصلاح الحوكمة في بعض الكتابات الإدارية ومنها :[1]

- ❖ الحوكمة هي مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في المؤسسة التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالشركة .
- ❖ الحوكمة هي مجموعة ممارسات تنظيمية وإدارية تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة و تحمي حقوقهم من الممارسات الخاطئة .

خامسا - تعريف حوكمة الشركات :

إن مصطلح حوكمة الشركات بالفرنسية أو " la gouvernance d'entreprise the corporate governance بالانجليزية يهتم بتوزيع السلطات بين مختلف الأطراف المكونة للشركة، وخلق توازن بين تضارب مصالح هده الأطراف، وخاصة بين المساهمين و المسيرين .

إن هدا المصطلح لم يظهر ولم ينتشر إلى في سنة 1980 رغم أن هده الفكرة هي انعكاس الأفكار القديمة وهناك مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم نوجزها فيما يلي :

- ❖ هو نظام بمقتضاه تدار الشركة وتراقب .
- ❖ هو مجموعة من الطرق والإجراءات التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم .
- ❖ هو مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى الزمني البعيد لصالح المساهمين
- ❖ هو الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر .

[1] مرجع سابق , ص 18 .

الفرع الثاني : أهداف حوكمة الشركات

اتفق معظم الباحثُين على أن حوكمة الشركات تهدف إلى [1]:

- ✓ الفصل بين الملكية و الإدارة و الرقابة على الأداء .
- ✓ تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- ✓ إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعتها .
- ✓ المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة للشركة والمساهمون .
- ✓ تقييم أداء الإدارة العليا و تعزيز المساءلة و رفع درجة الثقة .
- ✓ تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد اكبر من المستثمرين المحليين و الأجانب .
- ✓ عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضاؤه .

المطلب الثاني : مبادئ حوكمة الشركات واقع الحوكمة في الجزائر

الفرع الأول : مبادئ الحوكمة

تعتبر المبادئ التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE فيما يخص موضوع الحوكمة من بين أهم المبادئ التي تناولت هذا الموضوع، والتي لاقت قبولا واستحسان من قبل جميع الدول، حيث قامت هذه المنظمة بإصدار خمسة مبادئ أساسية سنة 1999 ،وبعد ذلك أصبحت ستة ضمن أخر تعديل والذي كان في سنة 2004 ،ويمكننا أن نستعرض هذه المبادئ فيما يلي

- **وضع أسس لنظام فعال حوكمة الشركات**

يجب أن يعمل نظام حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة و بتطبيق القانون.

[1] عدنان بن حيدر بن درويش , **حوكمة الشركات و دور مجلس الادارة ,** اتحاد المصارف العربية , 2007 , ص19-20 .

- **حقوق المساهمين**

نظام حوكمة الشركات يجب أن يحمي حقوق المساهمين ، ويسهل ممارسة مهامهم. بالإضافة إلى حقهم في المشاركة في كل القرارات وإعلامهم بها والمتعلقة بالتغيرات الأساسية في الشركة، وللمساهمين أيضا إمكانية المشاركة وبشكل كاف في التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بكل قواعد هذه الجمعية، وخاصة فيما يخص إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية. كما يجب أن تفصح الشركة للجمهور عن هيكل رأس المال والنصوص القانونية المعمول بها التي تسمح لبعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة.

- **المعاملة العادلة أو المتكافئة للمساهمين**

نظام حوكمة الشركات يجب أن يضمن معاملة متساوية ومتكافئة لجميع المساهمين ، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين ، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة انتهاك حقوقهم، كما يجب معاملة جميع المساهمين الحاملين للأسهم من نفس الفئة بطريقة عادلة ومتساوية[1].

- **دور أصحاب في حوكمة الشركات**

إن أصحاب المصالح هم جميع الأطراف من ذوي العلاقة بالشركة مثل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين والعاملين واتحادات العاملين ومراقبي حسابات الشركة. ولذلك فإن نظام حوكمة الشركات يجب أن يعترف و يقر بحقوق مختلف أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون.

- **الشفافية والإفصاح عن المعلومات**

نظام حوكمة الشركات يجب أن يضمن نشر المعومات الدقيقة وفي الوقت المناسب والمتعلقة بالجوانب المهمة بالشركة، وخاصة فيما يتعلق بالوضعية المالية للشركة، النتائج المحققة، حقوق الملكية، وأسلوب حوكمة هذه الشركة[2].

- **مسؤوليات مجلس الإدارة**

[1] إبراهيم جابر السيد ,**الإفصاح المالي و أثره في نمو الأعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية** , دار غيداء ,عمان الأردن ,2014 , ص 29

[2] نفس المرجع السابق, ص 30 .

نظام حوكمة الشركات يجب أن يضمن رئاسة إستراتيجية للشركة، ورقابة فعالة على التسيير لمجلس الإدارة، بما في ذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة من خلال :

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل بحرص لما فيه صالح الشركة .
- يجب على مجلس الإدارة، في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين أن يعامل كل فئة من فئات المساهمين معاملة متساوية وعادلة.
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات مصلحة .
- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من الحكم بموضوعية على شؤون الشركة مستقلا عن الإدارة.
- لكي يتحمل أعضاء مجلس الإدارة جميع مسؤولياتهم يجب أن يحصلوا على جميع المعلومات الدقيقة والكافية، والتي يجب أن تتوفر لديهم في الوقت المناسب [1].

الفرع الثاني : واقع الحوكمة في الجزائر

في شهر جويلية من سنة 2007 ، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات وقد شكل هدا الملتقى فرصة مواتية لتبلقي جميع الأطراف الفاعلة في عامل المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في : تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق لمصطلح وإشكالية الحكم الراشد للمؤسسة، من زاوية الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية الحكم الراشد في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية. وخلال فعاليات هذا الملتقى، تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة، بترجمتها إلى مشروع ومن ثم ضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل.

خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر 2007و نوفمبر 2008 عمل هذا تحت رعاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على بلورة هذا القانون، الذي استلهم من المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع الأخذ بعُت الاعتبار خصوصية الواقع الجزائري .

[1] إبراهيم جابر السيد ,**الإفصاح المالي و أثره في نمو الأعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية** , مرجع سابق , ص 31 .

جاء هذا الميثاق سنة 2009 في جزأين، الجزء الأول تحت عنوان: ضرورة ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة، والجزء الثاني: المعايير الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة، بالإضافة إلى الجزء الثالث الذي يتضمن جملة من الملاحق.

إن جميع الأشكال القانونية للشركات في الجزائر قائمة على المبادئ الأربعة التالية :[1]

- **الإنصاف** : الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم، يجب أن توزع بصورة منصفة.
- **الشفافية** : الحقوق والواجبات، وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك، يجب أن تكون واضحة وصرحية للجميع.
- **المساءلة** : مسؤولية كل طرف محددة على حدى بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة.
- **المحاسبة** : كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسؤول عنه.

هده المبادئ الأربعة المحلية تشكل مقاييس تدعم بعضها البعض , أي أنها تطبق معا و بترابط , فهي ليست اختيارية ولا يمكن عزلها عن بعضها البعض , إذ تشكل نوعا من المربع السحري و الذي يجعل الحكم الراشد خيار الفوز في كل الظروف .

المطلب الثالث : انعكاس التدقيق الخارجي على حوكمة الشركات

يجب أن تتوافر في شخص المدقق الخارجي المؤهلات المعنوية و هي : وجود مستوى عال من الأخلاق ، النزاهة والشرف والأمانة، الشجاعة، الشخصية المتميزة والقدرة على التواصل والحوار، روح النقد ودقة الملاحظة والقياس، برودة الأعصاب والصرب، كما جيب أن تتوافر فيه المؤهلات العلمية والعملية: الخبرة المهنية الكبيرة في محال التدقيق والمستوى التعليمي العالي و الجيد . ويجب أيضا أن يتمتع بالاستقلالية التامة أثناء تأدية مهمته ، كل هذا حتما سيؤدي إلى تعزيز حوكمة الشركات من خلال العناصر التالية :

- **زيادة درجة الموثوقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية :**

إن المدقق الخارجي يقوم كما هو معروف بتدقيق القوائم المالية ويبدي رأي فني محايد وموضوعي فيها، حيث يجيب على السؤال الجوهري التالي : هل أعدت هذه القوائم المالية وفقا للمرجعية المحاسبية والقوانين المعمول بها أم لا ؟ ولهذا تكون مسؤوليته كبيرة أمام مستخدمي القوائم المالية ويكون تقريره محط

[1] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر , ص 13 .

اهتمام جميع المستثمرين في السوق المالي . ولتأدية مهمته و بفعالية يقوم بتفحص تقرير المدقق الداخلي ويتحاور معه ويتناقش معه على كل المعلومات الحساسة والتي يمكن أن تجلب انتباهه، كالنقاط السلبية الواردة في تقرير المدقق الداخلي مثل العجز الذي يمكن أن ينشأ في النتيجة .وهذا ما نص عليه معيار التدقيق الدولي ISA رقم 200 الهدف والمبادئ العامة لمراجعة القوائم المالية. فمن خلال هذه المهمة التي تضمن لمستخدمي القوائم المالية مدى صحة وصدق المعلومات المحاسبية الواردة فيها، وتزداد ثقتهم فيها وتجعلهم يتخذون قراراتهم على أسس وقواعد سليمة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات من خلال توفير معلومة صادقة وشفافة لجميع الأطراف المعنية[1] .

- **زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :**

إن الإفصاح و الكشف عن المعلومات التي تهم جميع المستثمرين وكافة الجمهور، فهو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم بها الأطراف والفئات الخارجية عن الشركة بحيث تفيدها في اتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة .ومن خلال هذا التعريف البسيط يتبين لنا أن الإفصاح المحاسبي له هدف رئيسي هو كشف ونشر جميع المعلومات المحاسبية التي قد تؤثر في قرارات مستخدمي القوائم الملية، ولهذا يمكننا القول أن المدقق الخارجي من خلال تقريره الذي يبين فيه مدى التزام الشركة محل التدقيق بالمرجعية المحاسبية المطبقة التي تلزم جميع الشركات بالإفصاح عن كل المعلومات سواء كانت جيدة أو سيئة، يكون قد ساهم في إرساء مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات ألا و هو مبدأ الإفصاح والشفافية، حيث أن المدقق الخارجي مطالب ببذل كل العناية المهنية اللازمة لتكوين رأي موضوعي ومحايد وعدم التستر على بعض المعلومات التي لا تريد بعض الشركات الإفصاح عنها لأنها يمكن أن تؤثر على أسعار أوراقها المالية في السوق.[2]

- **المساهمة في حل مشكلة الوكالة :**

إن المدقق الخارجي يعتبر عنصر لا يستهان به في خلق التوازن بين المشكلة الجوهرية المتمثلة في المسيرين /المساهمين ، من خلال علاقة الوكالة التي تتضمن العناصر التالية[3] :

- هناك العديد من الموكلين الذين يوكلون المدقق الخارجي والذي يعتبر الطرف الوكيل.

---

[1] عبد الوهاب , شحاتة السيد شحاته , **مرجع سابق** , ص 101 .

[2] محمد مصطفى سليمان , **دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي و الإداري** , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر 2009, ص61

[3] محمد بوتين , **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2008 , ص 34 .

- هذا الوكيل له مهمة مراقبة قانونية ومصداقية وشفافية وموثوقية المعلومة المالية و المحاسبية المعدة والمنشورة من طرف وكيل آخر والمتمثل في المسيرين .
- المدقق الخارجي لا يأخذ أجرا من طرف الموكلين ولكن يأخذ أتعاب من طرف الشركة محل التدقيق

و من هذا المنطلق يشكل تقرير المدقق الخارجي مؤشر فعال بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، لأنه يبين ظروف سير عمله في أداء مهمته، وما هي النتائج التي خلص إليها فيما يتعلق بالمعلومة المحاسبية و المالية .

المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

- دراسة **وسيلة بوخالفة**، بعنوان"**دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية "**، 2013.

تهدف هذه الدراسة معرفة قدرة مؤسسة على التزام بإرشادات محافظ الحسابات ولمعالجة هدا الموضوع اعتمد على عينة من تقارير المراجع الخارجي التي تتضمن رأيه إلى جانب توصياته.

من اجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمد على المنهج الوصفي وتحليلي لجانب نظري أما عن جانب تطبيقي منهج دراسة حالة دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات للفترة الممتدة(2008-2012).

توصلت هده الدراسة إلى ان تميز المعلومة المحاسبية بخاصية الصحة والمصداقية يتطلب فرض أدوات رقابية على عمل النظام المحاسبي، وهدا ما توفر مختلف أعمال المراجعة سواء الداخلية و الخارجية، غير أن المراجعة الخارجية تمثل ضمانا أكبر حول مصداقية مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية.[1]

- دراسة **سامح محمد رضا رياض أحمد**، بعنوان"**دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير مالية"** 2011.

تهدف هذه مقالة إلى تعرف دور لجان المراجعة في تحسين جودة تقارير مالية.

من اجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمد على منهج الاستقرائي الذي تم على أساسه تحليل واستقراء مفهوم حوكمة الشركات، وأهمية وخصائص لجان المراجعة، أما عن منهج الاستنباطي الذي تم على أساسه وضع تصور مقترح لكيفية ربط بطريقة منطقية بين خصائص لجان المراجعة وجود تقارير المالية.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لكل من استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وحجمها والخبرة المالية لأعضائها في تقرير مراجعة الخارجية وأنه لا يوجد أي تأثير لعدد مرات اجتماع اللجنة في جودة التقارير المالية،لما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالخصائص التي يجب توافر في أعضائها لجنة المراجعة والمحافظة على استقلاليتهم وكذلك ضرورة توافر الخبرة المالية والمحاسبية في معظم أعضاء لجنة المراجعة .[2]

- دراسة **أكرم الشادلي**، بعنوان" **دور المراجعة الخارجية في تحسيين جودة المعلومة"**

[1] **وسيلة بوخالفة، "دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية "**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013.

[2] **سامح محمد رضا رياض أحمد، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير مالية"**(دراسة تطبيقية)، دراسة عبارة عن مقال من مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، 2011

.2013

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي يقوم به مراجع الحسابات في مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية لزيادة تدعيم الثقة في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية و الوقوف على واقع مخرجات النظام المحاسبي الحالي ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية، ومن ثم الحاجة الى مراجعة مخرجات هذا النظام (القوائم المالية).

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تبني منهج المنهج المستخدم سيكون المنهج الوصفي التحليلي لسرد الحقائق المتعلقة بمنشأة المراجعة وتطوره كما سيتم الاعتماد على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، أين تم توزيع استمارة استبيان للمتخصصين في ميدان المراجعة، للوقوف على الواقع الحالي للمهنة وتم استخدام بعض أدوات الإحصاء الكلاسيكي في التحليل .

توصلت هده الدراسة أن تعمل المراجعة الخارجية للحسابات على زيادة القدرة على توصيل المعلومات المحاسبية وهذا من خلال إعداد التقرير النهائي للمراجع والذي يحتوي على معلومات التي تتضمنها القوائم المالية والتي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات سواء الأطراف داخل أو خارج المؤسسة.[1]

- دراسة **فاتح سردوك** ، بعنوان" **دور المراجعة الخارجية الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية "** ،2003

تهدف هده الدراسة إيضاح ولو بعض الغموض على مجال مراجعة الحسابات، والتهيئة والتمهيد لدراسات أخرى في هذا المجال، وتوضيح المؤسس النظرية والإطار العملي، ومحاولة التوفيق بينهما،كما يهدف إلى توضيح الدور الفعال الذي تلعبه مراجعة الحسابات في تقويم نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة، وتلبية الحاجات المتزايدة لمعلومات ذات مصداقية صالحة لاتخاذ القرارات.

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع أعتمد الباحث من خلال دراسته على المنهج الوصفي التحليلي من أجل التوضيح والفهم وذلك عن طريق التوفيق بين الجانب النظري والعملي الذي تقوم عليه مراجعة الحسابات من معايير وإجراءات وطرق، أما في الجانب التطبيقي فقد إعتمد على منهج دراسة الحالة من أجل إسقاط مجمل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والعملي انطلاقا من تتبع إنتاج المعلومات المحاسبية على مستوى الشركة وصولا إلى عملية تجميعها لإنتاج القوائم المالية محل المراجعة.

[1] **أكرم الشادلي، " دور المراجعة الخارجية في تحسيين جودة المعلومة"** مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر، بسكرة2013.

توصلت هده الدراسة أنه بحكم التطور والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد أثبتت مراجعة الحسابات مرونتها السريع مع هذه الأخيرة، من خلال تكيفها واستجابتها لاحتياجات الأفراد، كما اعتبر أن نجاح المؤسسة الاقتصادية مرهون بقاعدة المعلومات المحاسبية المحكمة من طرف المراجعة الخارجية[1]

- دراسة **سمير كامل محمد عيسى**، بعنوان**"أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية) "** يوليو2008.

تهدف هده الدراسة إلى وتهدف هذه الدراسة إلى المساعدة في فهم جودة عملية المراجعة وتقييم مدى سلامة حجم منشأة المراجعة وبعض العوامل الأخرى التي حظيت باهتمام كمؤشرات للجودة. كما تهدف أيضاً إلى إبراز دور جودة المراجعة فى الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المصري .

توصلت الدراسة إلى أن وجود علاقة سلبية بين أهمية العميل موضوع المراجعة وجودة المراجعة، وتفسير ذلك أن عميل المراجعة المهم - والذي تمثل أتعابه نسبة كبيرة من اجمالى إيرادات منشأة يمارس ضغوطاً على المراجع ليتغاضى عن سلوك إدارة الأرباح، مما يفقده استقلاله ويؤثر سلباً على جودة المراجعة .[2]

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

- دراسة (Fraser 2004)،بعنوان**" Illegal acts and the auditor"**

تهدف هده الدراسة إلى تحديد إدراك مدقق حسابات لمعيار التدقيق البريطاني لمبادئ محاسبة الذي يوفر الإرشادات اللازمة لمدقق الحسابات.

من اجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمد على مقابلات شخصية وقوائم الاستقصاء على 43مدقق حسابات في مملكة المتحدة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها إجماع مدققين حسابات يبدوا أنه اعتبار هام في شكل المعيار وهدا الاتساق مع وجهة نظرا لمعايير التدقيق.[3]

---

[1] **فاتح سردوك ، " دور المراجعة الخارجية الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية "** مذكرة الماجستر ، في إدارة الأعمال، بجامعة المسيلة،2003

[2] **سمير كامل محمد عيسى**، بعنوان**"أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية) "** مقالة من مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية –جامعة الإسكندرية- العدد رقم02 يوليو2008.

[3] دراسة (Fraser et a 2004)،بعنوان**" Illegal acts and the auditor"** تهدف هده الدراسة إلى تحديد إدراك مدقق حسابات لمعيار التدقيق البريطاني رقم120،الصادر عن مجلس مبادئ محاسبة سنة1995

- دراسة **(Owhoso,Messier, & Lynch 2002)** بعنوان، "

Detection by Industry Specialized Teams During Sequential Audit Review

تهدف هده الدراسة إلى تناول تحليل أثر التخصص المهني في قدرات المراجعين في اكتشاف الأخطاء الواقعة بالقوائم المالية، وقام الباحثون في هذه الدراسة بإعداد حالتين مراجعة افتراضيتين، مشتملتين على مجموعة من الأخطاء المحاسبية .

وخلصت الدراسة إلى أن المراجعين المهنية المتخصصين يقومون باكتشاف كم أكبر من الأخطاء المتخصصة، وذلك بالمقارنة عندما يقوم المراجعون المتخصصون بمزاولة مهام مهنتهم خارج مجال تخصصهم، فإنهم يفتقدون كثيراً منهم قدرتهم المهنية على اكتشاف الأخطاء بنوعيها[1].

- دراسة **(Shireenjit, et al., 2007) بعنوان "Earnings Management and the audit** تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تقرير المراجع و إدارة الأرباح وذلك بالتطبيق على بيئة الأعمال الماليزية في ظل الأزمة الاقتصادية الآسيوية والتي تأثرت بها ماليزيا.

توصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة الخمسة الكبرى في ماليزيا تقدم مهام الم ا رجعة بجودة أعلى من مكاتب المراجعة الأخرى، وبالتالي تصدر هذه المكاتب تقارير مراجعة أكثر واقعية من المكاتب الأخرى وذلك في حالة وجود ممارسات للتلاعب في الأرباح من قبل المنشآت محل المراجعة .وبالرغم من ذلك فإن الدراسة لم تجد علاقة معنوية بين التخصص(المهني)الصناعي المراجع الحسابات وبين التسويات غير العادية Abnormal Accrualsالمستخدمة للتلاعب في الأرباح من قبل إدارة المنشأة

- دراسة **(Adrian, 2007)** بعنوان **"The Role of Auditor Industry Specialization on Earnings Management in Listed Companies on Tehran Stock Exchange"**

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مراجع حسابات والتخصص(المهني)الصناعي وخيارات إدارة الأرباح (أي إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الاستحقاق)وأثرها على الأداء التشغيلي في المستقبل والذي يؤدى إلى أن أداء مراجع الحسابات المتخصصين في قطاع الصناعة تقيد إدارة الاستحقاق.

توصلت هذه الدراسة تتحقق في ما إذا كان عملا المدققين المتخصصين في الصناعة يحدوا من إدارة الأرباح، واستخدمت الدراسة بيانات ل 115 شركة مدرجة في سوق الأسهم في طه ا رن ما بين الفترة من 2007 - 2002

[1] **Owhoso,Messier, & Lynch** Detection by Industry Specialized Teams During Sequential Audit Review 2002 ,

في هذه الدراسة تم قياس القيمة المطلقة التقديرية للمستحقات كبديل لإدارة الأرباح او اتباع نهج السوق باعتبارها مقياس تقريبي لتحديد المرجعين المتخصصين في قطاع الصناعة وتلاعب المبيعات، لحد النفقات التقديرية الإفراط لقياس إدارة الأرباح الحقيقية ويستخدم العائد على الأصول كمقياس للأداء التشغيلي، تشير النتائج إلى أن عملا مراجعي الحسابات المتخصصين في قطاع الصناعة لديهم قيمة مطلقة أقل من المستحقات للشركات التي ي ا رجع حساباتها مراجعين غير متخصصين .أو عملا مراجعي الحسابات غير المتخصصين في صناعة هم أيضا أكثر ميلا للانخراط في أنشطة التلاعب الحقيقي، مما يشير إلى أهمية التعاقد مع مراجع حسابات متخصص في الصناعة للحد من هذا التلاعب في الأنشطة التشغيلية.

المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

رغم الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال إثراء الدراسة الحالية بالإطار النظري، والمساعدة في تحليل وتفسير نتائجه، نجد أنه هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدت جوانب بين هذه الدراسات ومع دراستنا أهمها مايلي من ناحية الهدف لقد اشتركت جل الدارسات حول هدف رئيسي واحد وهو تبيين المكاسب الممكن تحقيقها من التدقيق المحاسبي و أثره على القوائم المالية، وهو ما تهدف له دراستنا.

- ✓ بينما اختلفت كل من الدراسات سواء السابقة أو الحالية من حيث طرق المعالجة ومجتمع الدراسة والعينات الخاصة بالمواضيع التي طرحت فنجد أن مجتمع الدراسة الحالية تمثل في مجموعة من المؤسسات الجزائرية ، أما فيما يخص العينات فقد اعتمدت على تقارير محافظ
- ✓ مع كل هذه الاختلافات الموجودة بين هذه الدراسات إلا أنها أجمعت على استنتاج واحد وهو أن للتدقيق المحاسبي دورا كبير في تحسين جودة القوائم و حوكمت المؤسسات .

الخلاصة :

في نهاية هذا الفصل نتوصل الي ان التدقيق الخارجي احد الموضوعات التي لاقت الاهتمام الواسع من طرف التاحثين والدارسين ولهذا عرف عدة مراحل في تطوره للوصوله الى ماهو عليه اليوم فهو عملية منظمة ومتكاملة ومنهجية يستهدف جمع الادلة والقرائن بطريقة موضوعية بواسطة شخص مدني مستقل ذو كفاءة مهنية يحث يقوم بفحص الدفاتر وسجلات للتاكد من صحة المعلومات الموجودة في القوائم المالية وتبليغها للاطراف المعنية

الفصل الثاني

تمهيد الفصل:

بعد ما استوفينا الجانب النظري من الدراسة والذي تطرفنا من خلاله إلى المحتوى النظري لموضوع البحث ومحاولة منا التعرف علي متغيرات الدراسة كان لابد من الدراسة الميدانية لإسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية عل ارض الواقع العملي وذلك بهدف معالجة واختبار مدى مساهمة التدقيق الخارجي في تحقيق جودة المعلومات المالية لغرض تفعيل الحكومة ولتحقيق هذه الدراسة وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية من خلال المباحث التالية

المبحث الأول: تقديم مكتب التدقيق محل الدراسة

المبحث الثاني : إجراءات التدقيق مدى مساهمة التقرير في جودة المعلومات

المبحث الاول :تقديم مكتب محافظ الحسابات

سيتم في هذا المبحث التعريف بالمكتب محل الدراسة السيد بوسماحة بن سالم

المطلب الاول :تقديم مكتب محافظة الحسابات

الفرع الأول :التعريف بمكتب محافظ الحسابات و هيكله التنظيمي

أولا :التعريف بالمكتب

تناولنا في هذه الدراسة مكتب :بوسماحة بن سالم الذي أنشأ سنة 1998 ، المتواجد في شارع 25 أول نوفمبر، حيث تحصل الأستاذ على ليسانس كلاسيك في الاقتصاد سنة 1985 معهد التمويل في المغرب العربي في تونس،

قبل فتح المكتب تقلد عدة مناصب أهمها :مفتش بنوك و مكلف بالدراسات والخبرة القضائية ثم مدير بنك 1995وبقي يعمل / ومراقب تسيير ثم بعدها تحصل على الإعتماد للعمل كمحافظ للحسابات تحت رقم 1338 مجال محافظة الحسابات ومسك المحاسبة الى يومنا هذا.

ثانيا : الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات

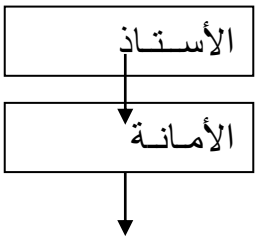

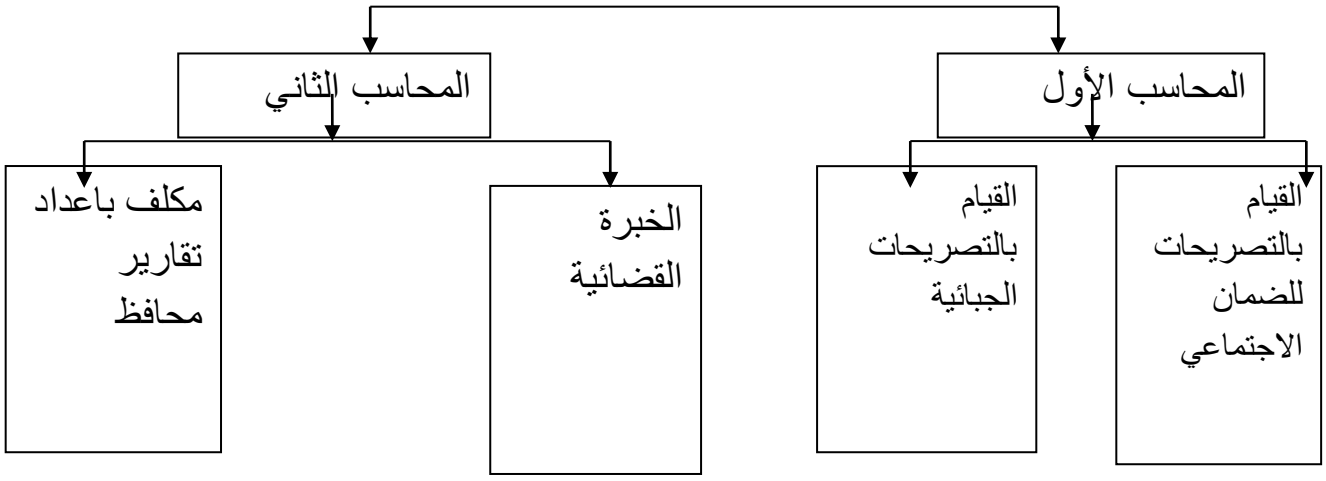

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد علي معطيات المدقق

ثالثا : مهام كل مصلحة

يتكون الهيكل التنظيمي الذي يعتمد عليه مكتب محافظ الحسابات من:

***الأستاذ** : وهو محافظ الحسابات وهو بمثابة مدير المكتب.

***الأمانة :**ودورها استلام الوثائق اللازمة للقيام بالتصريحات من الزبائن كما يذك رهم بمواعيد هذه التصريحات

ويقدم لهم الأعمال المنجزة كما أنه يساعد الأستاذ) المسير (في مختلف المهام.

***المحاسبين :** لكل محاسب مهمة يقوم بعمل المسند اليه كما يلي:

- **المحاسب الأول :**هو الذي يقوم بالتصريحات الجبائية وأيضا المكلف بالقيام بالتصريحات للهيئات الضمان الإجتماعي.

-**المحاسب الثاني** :فهو المكلف بإعداد تقارير محافظ الحسابات وأيضا المكلف بالخبرة القضائية.

الفرع الثاني :زبائنه

المنظمبن النظام الجافي او الحقيقي يتمثلون في :

- ❖ التجار
- ❖ اصحاب المهن الحرة
- ❖ جمعيات
- ❖ مؤسسات عمومية
- ❖ موسسات خاصة
- ❖ خبرة قضائية

المبحث الثاني : طريقة قبول مهمات التدقيق

سنتطرق من خلال هذا المبحث لاهم إجراءات المعمول بها لتلدية مهمة التدقيق لموسسة اقتصادية واهم الاخطاء الواجب تفاديها

المطلب الأول :إجراءات قبول المهمة

الفرع الاول : الاعلان

يتم الاعلان عت المسابقة في جويدة وطنية عن استشارة قانونية لتختار مكتب محافظ حسابات تحت الرعاية للوكالة الوطنية للاشهار ANAP

او من خلال الموقع WWW.JORADP.DZ

وعلي المحاسب الراغب في المشاركة في المسابقة سحب دفتر الشروط ملاه قبل انتهاء المهلة المحددة المشار اليها في الاعلان

الفوع الثاني : دفتر شروط ومنح الصفقة

يقوم المحاسب بشراء

دفتر الشروط الشروط الذي يتكون من جانبين العرض تقني والعرض المالي مزود بمجموعة من معايير خاضعة للتنقيط ويتم ملاه وإعادة في اظرفة محكمة الإغلاق

يتم دراسة العروض من طرف اللجنة المختصة بحضور المترشحين ويتم منح الموقت للصفقة للمرشح الحاصل علي أعلى علامة واقل عرض مالي وإعلان عن النتيجة في جريدة رسمية

بعد انهاء مدة الطعن والمثمثل في 8 ايام تقوم الادارة بمراسلة المترشح الناجح من اجل امضاء الاتفاقية بعد تعديل التحفظات من طرف المحافظ اذا وجدت

المطلب الثاني :خطوات عمل محافظ الحسابات

1-التعرف على الجو العام في المؤسسة :على محافظ الحسابات التأكد من شرعية تعيينه بتقديم أمر الخدمة ، البدء في إجراءات تطبيق توكيل محافظ الحسابات.

يطلع على القانون الداخلي وأساسي للمؤسسة وهيكلها التنظيمي

2-تقييم نظام الرقابة الداخلية :ويكون بواسطة الأساليب التالية:

*أسلوب قوائم الإستقصاء.

*الأسلوب الوصفي للرقابة.

*خرائط التدقيق) تدقيق المعلومات ومراحل تجهيز المستندات

مراحل تقسيم نظام المراقبة:

-جمع الإجراءات.

-اختيارات الفهم.

3-1تقييم الأوراق لنظام الرقابة الداخلية :وتكون عن طريق اختبارات الاستمرارية.

3-2التقسيم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

*إعداد ملفات العمل :وينقسم الى:

-الملف الدائم.

-الملف السنوي

4-تدقيق الحسابات والقوائم المالية :ويكون بعد تقديم القائم المالية في اخر اجل 31افريل

-وجود نظام رقابة سليم.

-عدم نظام رقابة داخلية

-اختبارات التطابق فحص ميزان المراجعة،فحص القيود الكبيرة والعمليات المركزة.

-فحص المعلومات خارج المحاسبة :وتكون من خلال:

الموازنات، الإحصائيات التجارية، لوحة القيادة، العقود، محاضر الاجتماعات.

أو إجراء مقارنات عبر الزمن) تطور الهامش الإجمالي ،نفقات المستهلكة، اهتلاك الاستثمارات، النفقات المالية.

5-الاختيارات السريانية الرجوع إلى الوثائق الإثباتية، فواتير ، سندات الاستلام والتسليم ،ملف الجرد ،إهتلاك التثبيتات.

المطلب الثالث : التقرير محافظ الحسابات ومحتواه

الفرع الاول :التقرير محافظ الحسابات

الجدول رقم 01 :فحص محتوى تقارير الشركةX

البيان	الطرق والأساليب المعتمدة	رأي مراجع الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة2019	- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛	رأي نظيف

	- تقرير مراجعي الحسابات؛ -تقرير الشهادة	
تقرير سنة 2020	-دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة -إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات -تقرير الشهادة	رأي نظيف
تقرير سنة 2021	-دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة -إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات -تقرير الشهادة	رأي نظيف

من إعداد الطالبتين بناءا على تقارير محافظ الحسابات

الفرع الثاني : محتوي تقرير الشركة

تقرير سنة2019 م

اتضح أن مراجع الحسابات الخارجي أعطى رأيا نظيف حول X من خلال تتبع تقرير المراجعة الخارجية لشركة صحة وعدالة القوائم المالية، وتمثيلها بمصداقية للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، كما أشار التقرير إلى مجمل الطرق والقواعد واحترام القوانين المعتمدة وكذلك التأكيد على احترام معايير التدقيق المتعارف عليها.

تقرير سنة 2020م

تضمن تقرير مراجعة الحسابات لسنة 2020 م رأيا نظيفا حول مصداقية المعلومات المحاسبية للشركة، كما أشار المراجع الخارجي إلى أن عمليات فحصه تمت وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

أشار تقرير سنة 20 20 م إلى تحديد الطرق وأساليب المراجعة المعتمدة في مراجعة حسابات الشركة محل المراجعة، وهذا من حيث تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة ومجمل أساليب عمليات الفحص والاختبار والتحقيق، فقد أجرى المحافظ عمليات تفتيش عينات الميزانية ، ومختلف الدفاتر والسجلات الخاصة والبيانات الختامية

تقرير سنة2021 م:

تضمن تقرير مراجعة الحسابات لسنة2021 م رأيا نظيفا حول مصداقية المعلومات المحاسبية للشركة،كما نوه المراجع عمليات فحصه تمت وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.أشار تقرير المراجع الخارجي المتعلق بسنة 2021 م إلى اعتماد نفس أساليب الرقابة والفحص والاختبار في أداء مهمة مراجعة حسابات الشركة محل المراجعة المعتمدة في السنة السابقة، من حيث طرق وأساليب فحص نظام الرقابة ومختلف أعمال الفحص والتحقيق في ظل استخدام العينات وكخلاصة لما قام به محافظ الحسابات لم يرى أي وصف، ملاحظة أونقاط ضعف ذات معنى

.

من خلال التقرير ثم معاينة مصداقية المعلومات المالية للمؤسسة احتواء القوائم المالية لكافة الإفصاحات الواردة بمعايير المحاسبة بعد تحقق من وجود نظام رقابة داخلية فعال

ومن خلال الإفصاح عن هذا التقرير سوف نعمل علي تخفيض مشكل عدم تماثل المعلومات بين الادارة وملاك كل هذا يعمل على تحقيق إجراءات الحكومة

.

خلاصة

من خلال قيامتنا بإجراء الدراسة الميدانية في مكتب محافظ الحسابات ساعدنا في التعرف على طريقة عمله وكيفية إعداد القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الخارجية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، ووجود محافظ الحسابات الذي ساعد المؤسسة في تقييمها لنظام الرقابة الداخلي وهذا ما حاولنا التطرق إليه من خلال طرح الأسئلة للاستفادة أكثر من معرفة ضوابط الرقابة الخارجية وكذا حصولنا على التقرير حول الرقابة الخارجية حيث ساعدنا في معرفة كيفية إعداد التقارير للمؤسسة

ومن خلال هذه الدراسة توصلتا الى النتائج التالية

*المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية تتوفر على خصائص النوعية لجودة المعلومات المالية

*المدقق الخارجي ملتزم بتطبيق إجراءات التدقيق الخارجي

* تبين أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتواجد بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة

*المراجعة الخارجية بإمكانها اكتشاف الأخطاء وخلل من خلال تقيم نظام المعلومات المالية المحاسبي ومحافظة علي استمرارية

الخاتمـــــــــة

في نهاية بحثنا هذا يمكن القول أنه رغم تعدد آليات حكومة الشركات سواء القانونية والتنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الآليات المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحكومة في المنشأة ، وتتمثل أهم تلك الآليات في :

- ✓ الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبة والمراجعة.
- ✓ المراجعة الداخلية.
- ✓ المراجعة الخارجية.
- ✓ لجان المراجعة

حيث أن النتيجة النهائية لتلك الآليات المحاسبية تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة ، لذا فمن الأهمية أن تعد تلك المعلومات بمستوى شامل من الجودة بما يمكن من الاعتماد عليها ،وبما يعكس ثقة ذوي المصالح بالمنشأة وإدارة ويزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية.

ورغم أن الجزائر تبنت معايير المحاسبة الدولية المعروفة بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية التي تنتجها ، إلا أن هذا غير كاف إذ لم تتبعها إجراءات تخص الآليات المحاسبية الأخرى خاصة المتعلقة بالمراجعة ، مما يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يعتبر أهم مبادئ حكومة الشركات على الإطلاق.

نتائج البحث وإختبار فرضياته

الخاتمـــــــــة

أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج التي خلص إليها البحث الأمر الذي مكننا من نفي أو إثبات فرضية تم وضعها في مستهل البحث.

أولا : نتائج البحث

توصلنا إلي مجموعة من النتائج نلخصها كما يلي:

- ✓ إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من التقليل في حدوث الأخطاء إن لم نقل حذفها.
- ✓ تعتبر المراجعة الخارجية وظيفة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة، هدفه الرئيسي هو إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة من خلال الرأي المحايد الذي يصدره عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية.
- ✓ من بين الأسباب التي تحد من الإلتزام بتطبيق إرشادات المراجع الخارجي، ضعف اهتمام الإدارة بتقارير هذا الأخير وما يحتويه من أراء تخدم المؤسسة بشكل إيجابي.
- ✓ .يؤدي تظافر جهود مسيري المؤسسة والمراجع الخارجي إلى التقييم الشامل لمخاطر المؤسسة والتقليل منها إلى أدنى مستويا تها الممكنة الأمر الذي من شأنه تقوية وتعزيز نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وبتالي حسن تسييرها ونجاحها وزيادة الأرباح المسجلة من طرفها من المعلومات المتعلقة بالأحداث اليومية للمؤسسة وفق مجموعة من المعايير
- ✓ تمثل المراجعة عملية فحص لمجموعة من المعلومات المتعلقة بالأحداث اليومية بهدف التحقق من سلامة هذه المعلومات مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى من يهمهم أمر المؤسسة.
- ✓ ترتكز الجودة على درجة اكتشاف المراجع الخارجي للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية والتقرير عنها.

ثانيا : إختبار فرضيات البحث

لقد مكننا هذا البحث من اختبار الفرضيات التي تم اعتمادها في بداية البحث، سنلخصها في ما يلي:

أ /حسب الفرضية الأولى : يمثل رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره مقياسا لمصداقية المعلومة المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقة للمؤسسة على أن يكون ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما،لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف، التي تدعم عملية المراجعة للحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بانها لا تتضمن اخطاء وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

ب /حسب الفرضية الثانية : يمكن اعتبار أن عملية المراجعة الخارجية تساهم بقدر كبير وفعال في الحصول على معلومات ا .محاسبية ذات جودة عالية يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارا

المناسبة ، كل حسب احتياجاته، كما تستفيد إدارة المؤسسة نفسها كذلك من هذه المعلومات في مختلف قراراتها الإدارية وعملياتها التسيرية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

ج /حسب الفرضية الثالثة : يؤدي إهتمام المؤسسة بتوصيات وإرشادات المراجع الخارجي والإلتزام بتطبيقها إلى تحسين جودة القوائم وبتالي سيؤدي هذا الأمر إلى نجاح وإزدهار المؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والأخيرة.

توصيات و اقتراحات البحث :

قادنا هذا البحث وبصفة خاصة نتائجه إلى اقتراح جملة من التوصيات نعتقد أن تجسيدها يعود بالنفع والفائدة على المؤسسة

وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- ✓ على مسيري المؤسسات متابعة إرشادات وتوصيات المراجع الخارجي وذلك من خلال وضع برامج ملائمة والإشراف على تنفيذها ، للتأكد من أن الإجراءات التصحيحية تتماشى مع هاته التوصيات.
- ✓ بناء وتشغيل هيكلا ملائما للرقابة الداخلية .
- ✓ إعداد سجل يحوي جميع حالات المخالفات والأخطاء التي واجهتها المؤسسة في السنوات السابقة، وكيف تم التصرف فيها .
- ✓ نوصي المؤسسات بضرورة استخدام طرق تقنية حديثة لتدعيم نظام رقابتها الداخلية .

آفاق البحث :

يعتبر موضوع جودة التدقيق الخارجي و حوكمة المؤسسات من بين المفاهيم التي يتم التركيز عليها في الآونة الأخيرة و خاصة بعد الإصلاحات التي تسعى إليها الجزائر كانفتاح السوق، لهذا نرى من خلال الدراسة التي قمنا بها وبالرغم من صعوبة الموضوع إلا أنه بجب مناقشته في المؤتمرات و المحاضرات.

في الختام، نرجو أن نكون قد أنجزنا هذا البحث المتواضع وفقا لقواعد منهجية البحث العلمي والله الموفق.

الكتب باللغة العربية :

- ✓ مجدي السقا، **أصول المراجعة** ، الجزء الأول، مطبعة بن حيان، دمشق، 1979.
- ✓ الدمني، **علم تدقيق الحسابات** ، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان 1980
- ✓ السيد أحمدد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد** ،الدار الجامعية، مصر، 2007 .
- ✓ محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2003
- ✓ محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية** ، الدار الجامعية، القاهرة، 2002
- ✓ عوض ليب و محمد الفيومي، **أصول المراجعة**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية1998
- ✓ حسني يوسف القاضي وآخرون، **تدقيق الحسابات** , الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، سوراي، 2009.
- ✓ حسني يوسف القاضي، وآخرون، **تدقيق السجلات** ، الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق، سوراي 2010 .
- ✓ خالد أمني عبد هللا ،**علم تدقيق السجلات الناحية العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004
- ✓ طارق عبد العال،**موسوعة معايري المراجعة** ، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،
- ✓ يوسف محمد جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان .
- ✓ قاسم عمر ، **التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر** ،دار الكتاب العربي للطباعة ،النشر ، التوزيع والترجمة .
- ✓ عبد الفتاح محمد المحن ، رجب السيد راشد ، محمود ناجي درويش ، **أصول المراجعة** ، الدار الجامعية طبع و نشر وتوزيع .

- ✓ طارق عبد العال محاد: **موسوعة معايري المراجعة**، الجزء الثالث، الدار الجامعية الإسكندرية.
- ✓ أحمد حلمي جمعة ،**المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث** ،الكتاب الأول ،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان الأردن.
- ✓ حسين القاضي و حسين دحدوح ,**أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية** , دار وراق للنشر و التوزيع , عمان 1999 .
- ✓ عبد الوهاب نصر علي , شحاته السيد شحاته **, مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة** , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر .
- ✓ عدنان بن حيدر بن درويش , **حوكمة الشركات و دور مجلس الادارة ,** اتحاد المصارف العربية , 2007 .
- ✓ إبراهيم جابر السيد ,**الإفصاح المالي و أثره في نمو الأعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية** , دار غيداء ,عمان الأردن ,
- ✓ محمد مصطفى سليمان , **دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي و الإداري** , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر 2009.
- ✓ محمد بوتين , **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2008

الكتب باللغة الفرنسية

- ✓ Jet all, L'Audit Financier, Paris ,France , 1994
- ✓ Eya Nidhal Ahlem NOUBBIGH , **Interdépendance entre audit interne et audit externe et leurs impacts sur la qualité du reporting financier dans le contexte tunisien** , UNIVERSITE DE TUNIS, mémoire de fin d étude 2014 Hammini Allel, **Le Control Interne Et L'élaboration Du Bilan Comptable**, (Office Des Publications Universitaires ,Alger, 2003،

الملاحق

CABINET DE COMPTABILITE , D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES

EXPERT – JUDICIAIRE : MR. B. BOUSMAHA

Adresse : N° 25 Boulevard du 1er Novembre 1954 Ain-Temouchent Tél : 043.78.10.30

RAPPORT D'AUDIT

OEUVRES SOCIALES COOPERATIVE DE CEREALES ET LEGUMES SECS (C.C.L.S)

Ain-Temouchent

ANNEE : 2019

(01/01/2019 Au 31/12/2019)

الخدمات الإجتماعية لتعاونية الحبوب و
الخضر الجافة لولاية عين تموشنت

EXERCICE 2019

DU : 01.01.2019 AU : 31.12.2019

OEUVRES SOCIALES C.C.L.S AIN-TEMOUCHENT
COMMUNE : AIN-TEMOUCHENT
WLLAYA DE AIN-TEMOUCHENT

N°26 /BK/BB/2019

BILAN FINANCIER

DU : 01.01.2019 AU : 31.12.2019

SYNTHESES DES RECETTES			SYNTHESES DES DEPENSES		
N° D'ORDRE	DESIGNATIONS	MONTANT	N° D'ORDRE	DESIGNATIONS	MONTANT
	SOLDE D'OUVERTURE : 01.01.2019	36.519,23		- DEPENSES /:	
	• BANQUE 01.01.2019 DA = 36.519,23 • CAISSE 01.01.2019 D.A = 0,00 } = 36.519,23		01	Prêt Sociaux	489.000,00
			02	Dons Mariage	20.000,00
			03	Dons Décès	20.000,00
	- RECETTES /:		04	Dons Naissances	60.000,00
01	Quote-part C.C.L.S Année 2019 (3 %)	102.300,00	05	Dons Circoncision	15.000,00
02	Remboursement prêts par retenus C.C.L.S	570.400,00	06	Dons Pour 8 Mars	60.000,00
03	Avance quote-part C.CL.S (2 %)	1.807.300,00	07	Dons Pour L'Aid El-Adha	1.676.700,00
04	Remboursement prêts par Versements	26.000,00	08	Divers	53.420,05
	TOTAL EN DA =	2.506.000,00		TOTAL EN DA =	2.394.120,05
				- LES FRAIS DIVERS :	
				• Frais Honoraires C.A.C : 50.000,00	
				• Frais Financier Agios : 3.420,05	
				• TOTAL : 53.420,05	
				SOLDE BANCAIRE AU : 31.12.2019 D.A = 148.399,18 SOLDE CAISSE AU : 31.12.2019 D.A = 0,00	
				SOLDE DISPONIBILITE D.A = 148.399,18	148.399,18
	TOTAL EN D.A :	2.542.519,23		TOTAL EN D.A :	2.542.519,23

FAIT A AIN-TEMOUCHENT, LE : 28.04.2020

- SIGNE /: LE COMMISSAIRE AUX COMPTES

EXPERT - JUDICIAIRE
MR. BOUSMAHA B.

BOUSMAHA B
COMMISSAIRE AUX COMPTES ET COMPTABLE AGREE

CABINET DE COMPTABILITE, D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
MR. B. BOUSMAHA EXPERT – JUDICIAIRE

ANNEXE II

RAPPORT D'AUDIT

EXERCICE 2019

OEUVRES SOCIALES C.C.L.S AIN TEMOUCHENT

« OEUVRES SOCIALES C.C.L.S AIN TEMOUCHENT »
COMMUNE : AIN TEMOUCHENT
WILAYA DE AIN - TEMOUCHENT
N° 26 /BK/BB/2019 *DU : 01.01.2019 AU : 31.12.2019*

Dans le cadre de la mission d'audit qui nous a été confiée, nous avons examiné l'état des utilisations des subventions octroyées aux œuvres sociales **C.C.L.S** Ain-Temouchent « **C.C.L.S Ain-Temouchent** » de la Commune Ain-Temouchent Wilaya Ain-Temouchent pour la période allant du : **01.01.2019** au : **31.12.2019**.

Notre examen a été effectué suivant les normes de la profession et conformément aux dispositions législatives réglementaires en vigueur et notamment le décret exécutif n° 01-351 du 24 châabane 1422 correspondant au 10 novembre 2001 portant application des dispositions de l'article 101 de la loi N° 99-11 du 23 décembre 1999 portant loi de finances pour 2000 relatif aux modalités de contrôle de l'utilisation des subventions de l'état ou des collectivités locales aux associations et aux organisations.

Il a consisté à vérifier l'utilisation des subventions octroyées à l'association en numéraire et en nature en mettant en œuvre des contrôles sur pièces par preuve, un examen analytique, des entretiens avec l'organe de direction et les informations obtenues des tiers.

A l'issue de nos travaux, nous n'avons pas relevé d'infraction aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur ni d'élément remettant en cause la conformité des dépenses avec les objectifs auxquels ladite subvention a été effectuée à la fin de cette exercice.

Les œuvres sociales **C.C.L.S** Ain-Temouchent « **C.C.L.S Ain-Temouchent** » de la Commune Ain-Temouchent Wilaya Ain-Temouchent **a reçue une subvention de l'Employeur** (**Quote-Part**) au cours de l'année **2019** pour un montant total en numéraire de **D.A = 1.909.600,00** (**Un million neuf cent neuf mille six cents dinars**) détaillé en Annexe dans le Bilan Financier. *Le montant des dépenses de la subvention (quote-parts) effectuées au cours de l'année* **2019** *concorde parfaitement avec les objectifs du contrat programme de l'exercice* **2019** *et l'Article N° 35 relatif à la loi N° 12-06 concernant les association et les clubs sportifs.* Les utilisations ont été faites conformément à la réglementation en vigueur.

(Voir Bilan Financier ci-joint)

FAIT A AIN-TEMOUCHENT, LE : 28.04.2020

- SIGNE - : LE COMMISSAIRE AUX COMPTES
EXPERT - JUDICIAIRE
MR. BOUSMAHA B.

BOUSMAHA B.
COMMISSAIRE
AUX COMPTES
ET COMPTABLE
AGREE

ADRESSE : N°26, BD DU 1ER NOVEMBRE 54 AIN-TEMOUCHENT C.P : 46.000 ✆ : 043.78.10.30

CABINET DE COMPTABILITE , D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES

EXPERT – JUDICIAIRE : MR. B. BOUSMAHA

Adresse : N° 25 Boulevard du 1er Novembre 1954 Ain-Temouchent Tél : 043.78.10.30

RAPPORT D'AUDIT

OEUVRES SOCIALES COOPERATIVE DE CEREALES ET LEGUMES SECS (C.C.L.S)

Ain-Temouchent

ANNEE : 2 0 20

(01/01/2020 Au 31/12/2020)

الخدمات ألإجتماعية لتعاونية الحبوب و
الخضر الجافة لولاية عين تموشنت

BOUSMAHA B
COMMISSAIRE AUX COMPTES ET COMPTABLE AGREE
CABINET DE COMPTABILITE ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
CONSEIL FISCAL

EXERCICE 2020

DU : 01.01.2020 AU : 31.12.2020

OEUVRES SOCIALES C.C.L.S AIN-TEMOUCHENT
COMMUNE : AIN-TEMOUCHENT
WILAYA DE AIN-TEMOUCHENT
N°26 /BK/BB/2020

BILAN FINANCIER

DU : 01.01.2020 AU : 31.12.2020

SYNTHESES DES RECETTES			SYNTHESES DES DEPENSES		
N° D'ORDRE	DESIGNATIONS	MONTANT	N° D'ORDRE	DESIGNATIONS	MONTANT
	SOLDE D'OUVERTURE : 01.01.2020	148.399,18		- DEPENSES /:	
	• BANQUE 01.01.2020 DA = 148.399,18		01	Prêt Sociaux	450.000,00
	• CAISSE 01.01.2020 D.A = 0,00 = 148.399,18		02	Dons Retraite	20.000,00
	- RECETTES /:		03	Dons Mariage	60.000,00
			04	Dons Décès	60.000,00
01	Quote-part C.C.L.S Année 2019 (3 %)	194.267,38	05	Dons Naissances	27.000,00
02	Remboursement prêts par retenus C.C.L.S	265.700,00	06	Dons Circoncision	27.000,00
03	Avance quote-part C.CL.S (2%)	1.850.689,80	07	Dons Pour 8 Mars	65.000,00
04	Remboursement prêts par Versements	25.000,00	08	Dons Pour L'Aid El-Adha	1.690.000,00
				Divers	79.251,19
	TOTAL EN DA =	2.335.657,18		TOTAL EN DA =	2.478.251,19
				- LES FRAIS DIVERS :	
				• Frais Honoraires C.A.C 55.000,00	
				• Frop Perçu 3.000,00	
				• Frais Financier Agios 21.251,19	
				• TOTAL 79.251,19	
				SOLDE BANCAIRE AU : 31.12.2020 D.A = 5.805,17	5.805,17
				SOLDE CAISSE AU : 31.12.2020 D.A = 0,00	
				SOLDE DISPONIBILITE D.A = 5.805,17	
	TOTAL EN D.A :	2.484.056,36		TOTAL EN D.A :	2.484.056,36

CHAMBRE DE COMPTABLES ET DE COMMISSAIRES AUX COMPTES
BOUSMAHA B
COMMISSAIRE AUX COMPTES ET COMPTABLE AGREE
CONSEIL FISCAL

FAIT A AIN-TEMOUCHENT, LE : 30.03.2021
- SIGNE /: LE COMMISSAIRE AUX COMPTES
EXPERT - JUDICIAIRE
MR. BOUSMAHA B.

CABINET DE COMPTABILITE, D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
MR. B. BOUSMAHA EXPERT – JUDICIAIRE

ANNEXE II

RAPPORT D'AUDIT

EXERCICE 2020

OEUVRES SOCIALES C.C.L.S AIN TEMOUCHENT

« OEUVRES SOCIALES C.C.L.S AIN TEMOUCHENT »
COMMUNE : AIN TEMOUCHENT
WILAYA DE AIN - TEMOUCHENT
DU : 01.01.2020 AU : 31.12.2020

N° 26 /BK/BB/2020

Dans le cadre de la mission d'audit qui nous a été confiée, nous avons examiné l'état des utilisations des subventions octroyées aux œuvres sociales C.C.L.S Ain-Temouchent « C.C.L.S Ain-Temouchent » de la Commune Ain-Temouchent Wilaya Ain-Temouchent pour la période allant du : **01.01.2020** au : **31.12.2020**.

Notre examen a été effectué suivant les normes de la profession et conformément aux dispositions législatives réglementaires en vigueur et notamment le décret exécutif n° 01-351 du 24 châabane 1422 correspondant au 10 novembre 2001 portant application des dispositions de l'article 101 de la loi N° 99-11 du 23 décembre 1999 portant loi de finances pour 2000 relatif aux modalités de contrôle de l'utilisation des subventions de l'état ou des collectivités locales aux associations et aux organisations.

Il a consisté à vérifier l'utilisation des subventions octroyées à l'association en numéraire et en nature en mettant en œuvre des contrôles sur pièces par preuve, un examen analytique, des entretiens avec l'organe de direction et les informations obtenues des tiers.

A l'issue de nos travaux, **nous n'avons pas relevé d'infraction aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur ni d'élément remettant en cause la conformité des dépenses avec les objectifs auxquels ladite subvention a été effectuée à la fin de cette exercice.**

Les œuvres sociales **C.C.L.S** Ain-Temouchent « **C.C.L.S Ain-Temouchent** » de la Commune Ain-Temouchent Wilaya Ain-Temouchent a **reçue une subvention** de l'Employeur (**Quote-Part**) au cours de l'année **2020** pour un montant total en numéraire de **D.A = 2.044.957,18** (Deux millions quarante quatre mille neuf cents cinquante sept dinars dix huit centimes) détaillé en Annexe dans le Bilan Financier. *Le montant des dépenses de la subvention (quote-parts) effectuées au cours de l'année* **2020** *concorde parfaitement avec les objectifs du contrat programme de l'exercice* **2020** *et l'Article N° 35 relatif à la loi N° 12-06 concernant les association et les clubs sportifs.* Les utilisations ont été faites conformément à la réglementation en vigueur. *(Voir Bilan Financier ci-joint)*

FAIT A AIN-TEMOUCHENT, LE : 31.03.2021

- SIGNE :- LE COMMISSAIRE AUX COMPTES
EXPERT - JUDICIAIRE
MR. BOUSMAHA B.

CABINET DE COMPTABILITE D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
BOUSMAHA B
COMMISSAIRE
AUX COMPTES
ET COMPTABLE
AGREE
CONSEIL FISCAL

ADRESSE : RUE DU 08 NOVEMBRE 54 AIN TEMOUCHENT C.P : 46 000 T : 043 76 40 30

ŒUVRES SOCIALES CCLS A-TEMOUCHENT
COMMUNE : AIN-TEMOUCHENT
WLLAYA DE AIN-TEMOUCHENT

N°26 /BK/BB/2021

BILAN FINANCIER

DU : 01.01.2021 AU : 31.12.2021

SYNTHESES DES RECETTES

N° d'Ordre	Designations	Montant
	Solde d'Ouverture : 01.01.2021	
	• *Banque 01.01.2021 Da = 5.805,17* } = 5.805,17	5.805,17
	• *Caisse 01.01.2021 D.A = 0,00*	
	- **RECETTES** /:	
01	Quote-Parts CCLS Année 2021 (3%)	2.231.000,00
02	Remboursements	609.000,00
03	Remboursements Prêts par Versements	85.000,00
	TOTAL EN DA =	2.925.000,00
	TOTAL EN D.A :	**2.930.805,17**

SYNTHESES DES DEPENSES

N° d'Ordre	Designations	Montant
	- **DEPENSES** /:	
01	Prêts Sociaux	860.000,00
02	Dons Retraites	30.000,00
03	Dons Mariages	20.000,00
04	Dons Décès	20.000,00
05	Dons Naissances	30.000,00
06	Dons Circoncissions	12.000,00
07	Dons pour 8 Mars	36.000,00
08	Dons de L'Aid ALADHA	1.750.000,00
09	Divers	69.320,11
	TOTAL EN DA =	2.827.320,11

- **Les Frais Divers** :

• Frais Honoraires	55.000,00
• Frais Banque	9.320,11
• Trop Perçu	5.000,00
• Total en D.A =	69.320,11

Solde Bancaire Au : 31.12.2021 *Da* = 103.485,06
Solde Caisse Au : 31.12.2021 *Da* = 0,00

Disponibilite en D.A = 103.485,06

103.485,06

TOTAL EN D.A : **2.930.805,17**

FAIT A AIN-TEMOUCHENT, LE : 02.02.2022
- *SIGNE* /: LE COMMISSAIRE AUX COMPTES
EXPERT - JUDICIAIRE
MR. BOUSNAHA B.

CABINET DE COMPTABILITE ET DE CONSEILS AUX COMPTES
BOUSNAHA B. COMMISSAIRE AUX COMPTES ET COMPTABLE AGREE
CONSEIL FISCAL

CABINET DE COMPTABILITE, D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
MR. B. BOUSMAHA EXPERT – JUDICIAIRE

ANNEXE II

RAPPORT D'AUDIT

EXERCICE 2021

ŒUVRES SOCIALES COOPERATIVE CCLS A-TEMOUCHENT

« ŒUVRE CCLS A-T »
COMMUNE : AIN-TEMOUCHENT
WILAYA DE AIN - TEMOUCHENT

N° 26 /BK/BB/2021 DU : 01.01.2021 AU : 31.12.2021

Dans le cadre de la mission d'audit qui nous a été confiée, nous avons examiné l'état des utilisations des subventions octroyées au **Œuvre Sociale C.C.L.S** Ain-Temouchent « **Œuvre Sociale C.C.L.S A-T** » de la Commune de Ain-Temouchent Wilaya Ain-Temouchent pour la période allant du : **01.01.2021** au : **31.12.2021**.

Notre examen a été effectué suivant les normes de la profession et conformément aux dispositions législatives réglementaires en vigueur et notamment le décret exécutif n° 01-351 du 24 châabane 1422 correspondant au 10 novembre 2001 portant application des dispositions de l'article 101 de la loi N° 99-11 du 23 décembre 1999 portant loi de finances pour 2000 relatif aux modalités de contrôle de l'utilisation des subventions de l'état ou des collectivités locales aux associations et aux organisations.

Il a consisté à vérifier l'utilisation des subventions octroyées à l'association en numéraire et en nature en mettant en œuvre des contrôles sur pièces par preuve, un examen analytique, des entretiens avec l'organe de direction et les informations obtenues des tiers.

A l'issue de nos travaux, nous n'avons pas relevé d'infraction aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur ni d'élément remettant en cause la conformité des dépenses avec les objectifs auxquels ladite subvention a été effectuée à la fin de cette exercice.

Les **Œuvre Sociale C.C.L.S** Ain-Temouchent «**Œuvre Sociale C.C.L.S** » de la Commune de Ain-Temouchent ont reçu une (01) dotations de L'Employeurs au cours de l'année **2021** pour un montant total en numéraire de D.A = **2.231.000,00 (Deux millions deux cents trente et un mille dinars)** et Autres recettes pour D.A = **694.000,00 (Six cents Quatre vingt quatorze mille dinars).** Le Montant des dépenses effectuées concordent parfaitement avec les objectifs du programme de l'Exercice **2021** et l'article N°35 relatif à la Loi N°12/06 concernant les associations et les clubs sportifs. Les utilisations ont été faites conformément à la réglementation en vigueur. *(Voir Bilan Financier ci-joint)*

FAIT A AIN-TEMOUCHENT, LE : 02.02.2022

SIGNE /: LE COMMISSAIRE AUX COMPTES
EXPERT - JUDICIAIRE
MR. BOUSMAHA B.

CABINET DE COMPTABILITE D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
BOUSMAHA B.
COMMISSAIRE AUX COMPTES
ET COMPTABLE AGREE
CONSEIL FISCAL

ADRESSE : N°26, BD DU 1ER NOVEMBRE 54 AIN-TEMOUCHENT C.P : 46.000 ✆ : 043.78.10.30